

شرح ایساغوجی

علي الا جمودي

شرح ايسافوجي

الأجهوري ، علي بن محمد . - ٦٦٠ هـ

خط ممتاز ، ٩ ، ٨٠ هـ

٥٦ في ٢٥ ح ٢٠٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة

١ - المنطق - المؤلف ب تاريخ النسخ - الرقم

٩٨

مَشْرِعُ الشَّرْعِ الْبَيْتِ الْغَوْجِي

لَوْلَا نَاشِئُخِ الْأَسْلَامِ الْعَلَامَةُ

الْعَلَامَةُ الْفَهْمَانَةُ

سَيِّدِي عَلِي الْجَهْدِي

تَعَزَّاهُ اللَّهُ

بِرَحْمَتِهِ

وَالْمُسْلِمِينَ

لَعَلَّكُمْ

أَمْرٌ

نَادَوْا بِاللَّهِ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ
الْأَبَدِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَلِيِّ

مكتبة
الشيخ
أبراهيم
١٢١٠

مكتبة حاتم الرضا
الرقم العام ١٠٧
الرقم الخاص ٩١١
الرقم الورودي ١٤٢٨

مكتبة
الشيخ
أبراهيم
الرضا

مكتبة
الشيخ
أبراهيم
الرضا

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم
اعلم ان الشروع في علم يتوقف على ضرورة توجه ما لا استحالة
 توجه النفس نحو المجهول المطلق قانه القطب **قال** السيد
 وعليه المصدق بقابلية ما والا لا امتنع الشروع فيه كما بين
 في موصفه انتهى وبحث الدواني في الاول بيان لا ينسلم
 امتناع الشروع بكون النصور المذكور لجواز ان يعلم
 كل مسئلة ما تقادما نحو الحد التام موصلا فليس تصور
 التام وتصور الايضال ثم يثبت الثاني للاول
 بالبرهان وممكن ولا يتوقف ذلك على تصور العلم
 فقد تحقق الشروع في العمل بدون التصور المذكور
 واما نظوره بتسريعه والتصدق بعمو فموجبه او عينية
 عابته فيتوقف عليها الشروع فيه على بصيرة فائقة او غير
 تامة **فتشر يفهم** الة فان فيه تضم مرعاتها الدامن
 عن الخطا في الفكر وقابلته وعابته عصية الدهن عن الخطا
 في الفكر **واعلم** ايضا انه اختلف في موضوع المنطق
 فقبل هو المعلومات التصورية والتصدق بقره من حيث
 تقعها في الايضال المجهول التصوري والتصدق بقره **واعلم**
 ايضا ان المعلومات التصورية والتصدق بقره لمرضا
 ذاتية منها ما لا يقع فيه في الايضال المجهول كقولهم
 قد ثمة او حادثة وممكنة او مستتعة وموجودة في الخارج
 ام لا ومنها ما لا يقع في الايضال مثل كون تصور المغير
 احد الكليات الخمس وكون تصور المركب من اثنين
 من الكليات الخمس احد اقسام التفرقة الاربعة
 الحدين والرسوم فان هذه الاعراض نابعة في
 الايضال الي المجهول التصوري لكونها اما صفة



لنفس الموصل كالحدية والسمية والحربية كالحسية
 والعضلية وغيرها ومثله كون تصديق المفرد قضية
 وعكس قضية وحملته وشرطه من جهة ام لا وكون
 تصديق المركب قياسا او انبعاثا واستنباطا اي عز ذلك
قال اص **الذاتية** للمعلومات التصورية والتصدق
 المراد هنا هي الايضال او ما يتوقف عليه الايضال
 بالمعنى الذي لبناه **ان قيل** ليس في المنطق
 ملية يحمولها الايضال او ما يتوقف عليه الايضال
قيل اذ الحكم على المعلوم المتصورى بان
 حدا ورشم كان معناه اية موصلا الى المجهول
 التصوري وكلا واسطة وليس على هذا **قيل**
 موصوع المنطق المعقولات الثانية وهي التي لا يجادى
 بها امر في الخارج من حيث تنطق على المعقولات
 الاولى وهي التي يجادى بها امر في الخارج اي لا يوصف
 بها شئ خاك وجوده في الخارج اوليس ما تصدق
 عليه من الافراد موجودا في الخارج كالمركبة والذاتية
 والعرضية فان كون اشي كليا ليس له قدر في الخارج
 ومثلا لان كل موجود في الخارج فهو جزئي وذكر بعضهم
 من المعقولات الثانية الجزئية وفيه نظر ان تجاذي
 وجود خارجي بخلاف الحيوان والانسان فانه يصدق
 على موجودات خارجيه كزيد وعمر ووعى مما من افراد
 الانسان والفرق بين المعقولات الاولى والثانية
 على ما ذكرنا ان الاولى تصدق على الموجود الخارجي
 كالحيوان الصادق على زيد وعمر وغيرهما من افراد
 الانسان واما المعقولات الثانية فلا تصدق الا



على الصور الذهنية كالكلية **تنبيهات الاول**
اعتراض بعضهم بغير تفصيل من المعقولات الثانية والاولى
بما ذكرنا بالمعقول المعتدل الدرجة الاولى فانه من المعقولات
الاولى غير جامع فالصواب بغير تفصيل المعقولات الثانية
بما تفعله في الدرجة الثانية ولا يجدر علي موجود
في الخارج قالمعتبر في المعقولات الثانية امر ان
احدهما ان لا تكون معقولة في الدرجة الاولى بل
يجب ان تفعل عارضة لمعقول لحد في الزمن او لا
يمكن تفعل الكلية مثلا الا بعد تفعل امر بغير ضله
الكلية في الذهن ثانيا ان لا يكون في الخارج ما
يطابق اي ما يصدق عليه فكل ما يفعل في الدرجة
الاولى فهو معقول اول سواء كان موجودا او مفقودا
مركبا كان او بسيطا وكذا ما لا يفعل الاعراض
بغيره اي يكون معقولا في الدرجة الثانية اذا كان
في الخارج ما يطابقه كالاضافات اذا قيل بتحقيقها
في الخارج فانها من المعقولات الاولى كما ذكره السيد
في خواصه التمهيد **واعلم** ان من جملة المعقولات
الثانية مفهوم الكلي والجزئي والذاتي وخوفا مما يتعلق
في الدرجة الثانية وليس له ما يطابقه في الخارج
اي ما يصدق عليه في الخارج وان قلست
لا نشك انه يصدق على الحيوان بصدق علي موجود
في الخارج ومبي افراد الانسان **قل**
صدقه علي ما يصدق علي موجود في الخارج لا يقتضي
صدقه علي موجود في الخارج او لا يصدق الكلي علي فرد
مثلا فنظن الثاني اعتراض بعضهم جمل موضوع
المنطق

المنطق المعقولات الثانية من حيث تنطق علي
المعقولات الاولى بان التثني والوجود والوجود
والامكان من المعقولات الثانية علي ما قرر في
موضوعه وللمبني من موضوع المنطق واعتبرا
بطبائها علي المعقولات الاولى فلا بد ان يعتبر
فيها فبعد حجب النفع في الاصلان يقال
موضوع المنطق المعقولات الثانية التي لا يجازي
في امر في الخارج المبنية علي المعقولات الاولى
من حيث نفعها في الاصلان الي المجهول وأشار
له في شرح المطالع **قل** وتقدم ان
الاضافات من المعقولات الثانية التي لا يجازي
في مجرد خارجي علي القول الصحيح انها اختيارية
لا وجودها في الخارج ويقال في الجواب عنها ما
قيل في الجواب من التثني والوجود وما معها
الثالث قولنا من حيث تنطبق علي المعقولات
الاولى اشارة الي ان موضع المنطق ليس هو ذات
المعقولات الثانية وحقيقها فقط ولا مبي مفردة
بما عرض ذاتي كما نلبي مفردة ببعض اعراضها
الذاتية ومبي اعراضها الذاتية التي يبحث
عنها في المنطق لا من الاعراض الذاتية للمعقولات
الثانية مالا يبحث عنه في المنطق ككونها حاصلة
في الزمن وكونها عرضا وكونها من الكيفيات
المتغيرة الي غير ذلك ومبني لا ينطق بشي منها
علي المعقولات الاولى كالحبوانية وانما يبحث
عن اعراضها الذاتية الصنادقة علي المعقولات

الاولى بما قصد في علي المقولات الثانية كالمجلسية
والفضيلة والنوعية وعرفاتها بما قصد في علي
المقولات الثانية اعني الكلي كذلك قصد في علي
المقولات الاولى ايضا كالحقوان والا نسان
والناطق بخلاف كونه عرضا وخاصلا في الذهن
فقط وكونه من الكيفيات النفسانية فان شئ
سها لا يصدق علي الحقوان وخو اصدلا فالمراد باظهار
اعراض المقولات الثانية علي المقولات الاولى
صدقها علي المقولات الاولى في تركيب قياس كما
يقال الحيوان منقول علي كثيرين يختلفون بالحقبة
وكل مقول علي كثيرين يختلفون بالحقبة فهو جنس
يبين ان الحقيقة الحيوان جنس فان الجنس
عرض ذاتي للمقولات الثانية الذي هو الكلي ولزم
صدقها علي المقولات الاولى الذي هو الحيوان في تركيب
هذا القياس ولقابل ان يقول فعلى هذا يلزم الكشف
التصور من المضد بقا لان معرفة الانسان مثلا
موقوفة علي معرفة بالحيوان الناطق موقوف علي
المضد في جنسية الحيوان فتكون معرفة الانسان
موقوفة علي المضد في جنسية الحيوان النهائي
فان قلت قد تقدم ان مفهوم الكلي من
المقولات الثانية فانه ينطبق علي المقولات
الاولى الا اني انه يقال الحيوان ككي مقول علي
كثيرين الي اخذه وتقدم ان الجنس من اعراض
المقولات الثانية الذاتية المنطبقة علي
المقولات الاولى فلم كان الاول مقولا ثانيا

والثاني

والثاني عرضا ذاتيا له فليست انما كان الاول مقولا
ثانيا لان له عرضا ذاتيا ينطبق علي المقولات
الاولى ويبحث عنه في المنطق واما الثاني اي
الجنس فليست له ذلك ودعوي ان الجنس عرضي
دون الكلي يحتاج لدليل الدافع قد تقدم ان
الحيوان الموجود في الخارج جزئي ولذا قال بعضهم
لما ذكرنا ان مسير غوارض المقولات الثانية
الذاتية مالا ينطبق علي المقولات الاولى ككونها
عرضا وحاصلا في الذهن من الكيفيات
النفسية فان شيئا منها لا ينطبق علي الحيوان
وغيره من المقولات الاولى ما يصدق ولذا ان
يقول المراد بالمقولات الاولى الذي هو الحيوان
مثلا اما الصورة الكلية منه اي الحاصلة في
الذهن او الصورة الاصلية اي الحاصلة في الخارج
فان اردت به الصورة الاولى فلا تستلزم
عدم صدق العرضية اي القيام بالعرض عليها وكونها
من الكيفيات النفسانية وان اردت به الصورة
الثانية فلا تشمل صدق الجنس والنوعية
وغيرهما من الاحوال المذكورة في هذا الفن عليها
لان صدق الاحوال الكلية لا يتجديا فلا
يكون فيها التطبيق كخارجها لم يثبت عنه في هذا
الفن من الاعراض الذاتية للمقولات
الثانية للمجوت عنها في الحكمة بل جند
التطبيق اما ان يكون سببا لا دخال
طبق الاعراض الذاتية للمقولات الثانية

اي ان اريد الصورة الاولى اوسببا لاجزاج مظهرت
اي ان اريد الصورة الثانية انتهى المراد منه **قلت**
ومذا ينبغي على عدم وجود الكل الطبيعي في الخارج لا يعبر
وجوده انما ضده ثم انه لما كان العرض معرفة فالحكمة
الذكر انما لم يحصل المحاولات للضرورة او التصديق
كان للمنطق طرفا فافتورات ونقد بقا لما قرر عند
من ان الفكر المحصل للمحاولات التصديق **فقد**
تصدق بقا وكل واحد منهما سيادي ونفا صد
فما ذني الافتورات الطليات الخمس ومقاصدها
القول المتعارف وسيادي التصديق الفضايا
واحكامها من التناقض والعكس المستوي
وعكس النقص ومقاصدها القياس وهو باعتبار
صورته وينقسم الى الاقتراني والاستثنائي لان مذهب
الوصفيين من اوصاف صورته وباعتبار سادته
ينقسم الى الهمان والحدس والخطاية والشعر
والغالبه يقتضيها لان هذه الاوصاف من اوصاف
سادته **فابوابه** تسعة منها اربعة **باب**
سيادي التصديق **باب** انقسام القياس
باعتبار صورته **وابواب** انقسامه باعتبار سادته
وهي خمسة كما عرفت وينقسم التاخرين عشر
مباحث الالفاظ بابا فصارت عشرة ابواب
وجه ضبط انقسامه القياس باعتبار سادته الى
خمسة انقسام انه ان تتركب من البقيايات
سمى برمانا ومثاله قوله السقف جزء من
البنيت وكل جزء اصفر من كله والسقف اصفر
من

من البنيان وان تتركب من المسلمات عند المباحثين
او عند الخصم فمثل مثال الاول قوله اكل الميتة
عند الاضرار امره وري مباح وارثا ب الاضرار
الضروري مباح فاكل الميتة عند الاضرار مباح
مثال الثاني قوله للمعترض المختار في افعال
تخلق الافعال وكل خالق الافعال شريك الباري
فالمختار في افعال شريك الباري فالمختار في افعال
شريك الباري فلهذا منسل عند الخصم لا غير فالا
نقول بالاختيارية الافعال اذ لا يكون في الوجود
الا الله وان تتركب من الظنيات فهو الخطا كقوله
فلا ن يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق
فلا ن سارق وان تتركب من المحملات
اي مقتديات تؤثر في النفس بالفتن
واللبس فهو الشعر عن قوله هذا عسل مرة
سوحبة لكفي فلعنيل مرة فينة وقوله هذا
خل يا قوته شيباله فلهذا باقوة شيباله وان تتركب
من المقدمات الباطلة الدنيئة بالحقيقة
فهو المعاطلة **واعلم** ان المقدمات الباطلة
التي هي بالحقيقة اما شبيهة باليقينيات
او شبيهة بالظنيات فمن تتركب من الشبهة
باليقينيات شبيهة وما تتركب من
الشبهة بالظنيات شبيهة مثال الاول
كقوله الاسنان وحده كانت وكل كانت
حيوان فالاسنان وحده حيوان ومثله
شبهة باليقين وانما جال الخلد في القياس

لان قولنا الانسان وحده كانت تستعمل على مقدم مدائن
 احدا منها الانسان كانت والاخرى غير الانسان
 ليس بكتاب والقاعدة ان نضم كل واحدة على جملة
 الى انكري فاذا ضمها الاولى للذكرى كانت النتيجة
 صادقة لاستنباط القياس ما يقتضيه واذا ضمها الثانية
 للذكرى لم ينتج لان شرط انتاجه ان كتاب الصغرى
 وكقولنا الانسان حيوان حيوان جليس ففتح الانسان
 جليس فهذا شبه بما تكلم من اليقين وليس فيه
 نقض منطوق كلية الذكرى اذ هي طليعية وانما سمي
 بهذا القسم منقسطة اخذا واستثناقا من موقوف
 الذي هو اسم للحكمة الموهبة والعلم المزخرف فهو
 معناه العلم والحكمة واسطاعته العلم والحكمة
 واسطاعته المزخرف والغالط والمناسب لهذا
 القسم ان يتكلم به مع الحكيم الذي دايه الاتيان
 باليقين ومثاله القسم الثاني من المناظرة
 والمنشأ عنه وهو ما تذكر من مقدمات تشبه
 بالظنية قوله لان يطوف بالليل وكل من
 يطوف بالليل زاهد فقل ان زاهد هذا يشبه
 الاستدلال بالظني لانه استدلال بالعلامة
 ان يطوف وكل من يطوف بالليل سارق وليس فيه
 لان الطواف بالليل يوجب الظن بالسارق فانه
 لا بالزاهدية لما هوهم والمناسب لهذا القسم
 ان يتكلم به مع الجدي **واعلم** ان المناظرة تقسم
 الى ثلاث على اعتبار بنسب المشتملة على معانيها
 كذلك تطلق بالاشترار كالفقير على ملكة الاقدار

على اقامتها انتهى **ابسا عوجي** اي من باب ابسا عوجي
 اي باب الكليات الخمس حذف المبتدأ والخبر واقم المضاق
 اليه مقامه وهو في الاصل علم رجل كان شريفا كدعوه
 بانفسه عند فقد بن الكليات الخمس وتبين انه لم يفعل
 على اعيانها بالنقد والغلبة وقيل هو اسم للحكمة الذي استخرجها
 وقيل معناه المدخل الى مكان الدخول الى المنطق وقيل غير ذلك
 انتهى ولما كان المنقسم الى الكليات الخمس هو الذاتي والفرعي
 اللذان هما قسمان الكلي القسم من المفرد القسم من اللفظ
 الدال ومعرفة الدال من حيث الاله دال موقوف على معرفة
 الدلالة ووجب التفرص للدلالة قبل الدال والمدلول
 وهذا يوافق قول بعضهم انما قدم الدلالة على

والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم
 او الظن بشئ اخر او من الظن به الظن بشئ اخر فالاول
 كدوم العلم مجموع الصانع من العلم بوجود المصنوع
 والثاني كدوم الظن بوجود السحاب عند رؤية
 الدخان في وجود السماء والذوم العلم من الظن
 بحال فالشئ الاول وهو ما يلزم من العلم به العلم
 به العلم او الظن بشئ اخر على ما مر فظن به
 والا بالليل والثاني مدلول والدليل اذ افاو
 اليقين يسمى دليلا بدها نيا وان افاو
 الظن يسمى دليلا اقناعا واما زلة وقول
 بعضهم والشئ الاول يسمى دليلا بدها نيا
 ويرى ان لم يتخلله الظن والا قد لا يقنعنا
 واما زلة والثاني مدلول انتهى سراده ان لم يتخلله

الظن ان لم يعد الظن اي انه يري ن و دليل يري في ان لم يعد
الظن فان انا وده هو دليل اقتناعي واما رة وبعد ذلك في
نظرا او يقتضي ان ما يقتضي العلم التصوري يسمى يري
ولذا يقتضي ان الالفاظ ناللسيلة لمعانيه فتسمى يري
ومما اذا ازهد بالعلم في تعريف الدلالة تطلق الا وراة الشار
للتصور كما هو الظاهر منه واما ان اريد به التصديق
مع ان البرهان فيا من موف من مقدسات بعينه لا تتأ
يعني فلا يرد ما ذكر لكنه يقتضي اختصاص الدلالة
بالتصديق وانما الدلالة تستلزم لان الدال
ان كان لفظا فالدلالة لفظية ومي اما وصفية ان
كان للموضع منها مدخل والا فان كانت بسبب اقتضا
طبيعة الالفاظ التلظاظ به عند عرض المعنى وطبيعة
الدلالة اح بالحاملة على السعال ودلالة اق على التظ
ودلالة اح بضم الهزج وبالحا المستدرة على الوجود واذا
فتحت الهزجة دلت على الخسر والاشرف عقلية
لدلالة اللفظ المسووع من وراجح وان كان
الدال غير لفظ والدلالة غير لفظية ومي اما وصفية
ان توسط الوضوح منها كل الخطوط والعمود والضب
والافات اقتضات الطبع وطبيعة كدلالة قوة
حركة الفرق الضارب وضعفت على قوة المزاج
وضعه كما يستدل بذلك الاطباء ولا عقلية
كدلالة العالم على الصانع وقال المحقق الدواني
والتحقيق انه ان كان المرض المخصوص مستلزما
للسووت المعين وهو ارجح والمراد العين الحديثة
المعينة والكيفيات النفسانية لتلك الالوان

استلزاما

استلزاما عقليا كان بدلالة عقلية ولا ينافي ذلك تحقق
الدلالة الطبيعية ايضا فان من لا يعرف الارتباط
العقل بين تلك الدوال ومدلولها لا يتفكر بها
بحرارة مما رسة عادة الطبيعة فلا شك ان مدله
الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة
الى علاقة العقلية حتى لو فرضنا انتقالا كانت
بافية على ما لها وبالحاجة وتحقق الطبيعة من غير
اللفظ ظاهر ومن امثله ركض الدابة بهرما
عند مشاهدة الشعور الى غير ذلك مما يحركه
من يتبع انتهى **واعلم** ايضا ان المقصود
المنطقي هي الدلالة اللفظية الوصفية لان الطريق
المعتاد في فهم المعاني وتقسيمها من العلم او في
فهمه وان الدلالة الطبيعية والعقلية غير
منضبطة لاختلافها باختلاف الطبايع والافهام
ومع ذلك لا يشتملان الا معاني قليلة بخلاف الدلالة
اللفظية والوصفية فانها من طبقة متاملة لمعان
كثيرة وعرفها بعضهم بكون اللفظ مني اطلق اخبر
منه المعنى للعالم بالوضع انتهى فاتي في التعريف بمقي
التي هي شوا الايجاب الكلي تنبيه على ان
الدلالة عند المنطقيين هي الدلالة العقلية
لا الدلالة الجذبية المعتبرة عند علماء المعاني فانهم
فسروا الدلالة بكون اللفظ بحيث اذا اطلق يفهم
منه المعنى فانها بالامكان المستلزم للايجاب
الجذبي تنظر ان الدلالة اللفظية الوصفية
هي المنفصلة الى المطابقة والتضمن والالتزام

كما قال اللفظ **الدال بالوضع يدل على تمام ما**
وضع له بالمطابقة لموافقته إياه وقد عرفنا الفخر
بنحو مدرا واعترض بامر بن وقد ذكرهما ابن عرفة
ونص كلاهما من أوله ومضى على أمر بوضعه له مطابقة
واكله تضمن ولملزومه اللفظي التزام الفخر مضي على
تمام مسماه مطابقة الي إن قال وانطلق ابن التلمساني
عكس تعريف الأولي بالمسمى البسيط **قلت**
ونقصه على بعض ضويرة ينقصر طرده ومضى دلالة
على احراز جزء مسماه انتهى أي ان ظاهره ان
المطابقة هي دلالة اللفظ على ما يحمل به تمام ما وضع
له **قلت** وقال المحقق الذواني غير تمام ما وضع
له دون جميع ما وضع له لا استغياره بالتركيب ودون
عين ما وضع له مع انه اخصر لثبته على ان التمام
لا يشتر بالتركيب لانه يقابل النقص بخلاف الجميع
فانه يقابل البعض **ويدل جزيه** أي جزء الموضوع
له **بالتضمن** لدلالة على ما في ضمن الموضوع **ان**
كان له أي الموضوع له **جزء** كما يأتي في مثال المص فان
يكن له جزء كما في الواجب الوجوه نقالي او لفظية
وغيرهما من البسائط وتوحد المطابقة لدون التضمن
فلا تكون ملزومة للتضمن والابحار جلت لدون
واما التضمن فملزومه المطابقة وليست المطابقة
ملزومة له اذ قد يكون الموضوع له لا لازم له وهنا
ولذا قال السعد وتلزمها المطابقة ولو تفقدت
تخلو في العكس فحد المطابقة لازمة لها ونما
ملزومان لها وجود الملزوم انما كان من البسائط

وتنا

وكذا عكسه وادعي الامام ان المطابقة تستلزم
الاتزام فقال ان تصور كل ما هيبة مستلزم تصور
انها ليست غير ما وليس هذا محققا وانما يتصور
تصور من الماهيات ولا يحظر بها لبا غيرا فضلا
ان يحظر ما يتفرع على حضور الغير اعني الحكم بالحقا
ليست غير **ويدل على ما يلازم في النظم** على ما يلازمه
لذو ما ذهنا سوا كان بلا زمة في الخارج ايضا
ام لا **بالا التزام** لانه لا يدل على كل خارج والا كان
كل شئ دال على كل شئ ولا على بعض غير مضبوط لان
المهم لا نعلم لعدم انهم يدل على خارج لازم الموضع
له لذكرونا ذهنا كما لا يشك ان **يدل على تمام**
الحجوان الناطق بالمطابقة وعلى تحديدها أي
الحجوان فقط والناطق فقط **بالتضمن** وعلى قاييل العلم
وضعه الكتاب بقبال التزام فان الانسان ذو مبتدأ
للادرا اعني النفس الناطقة فهو قاييل للعلم
ولصيغة الكناية بالالتزام ويأتي لهذا زيادة بيان
ان شأنا الله وفي هذا المقام اسئلة الاول ان
حدود الدلالات الثلاث تنقضي أي انها غير
ما نغرة لصدقها على غير المحدود في مثل ما اذا فرضنا
وضع الشمس للحزن والضوء للمجموع وجوابه من
وجهين احدهما ان قيد الحقيقة مراد في الامور
التي تختلف باعتبار وان لم يذكر كما اعتبروه في تعريف
بعض الكليات الخمس ومبرنا يمكن منها ان تكون
جندسيا وغيره مع كونه شيا واحدا كما يأتي فتقدم
ذكره في التعريف وان توقفت صحته عليه غير ضرر

لانه بمنزلة المذكور فبراعى في تعريف المطابقة من حيث انه
وضع له وفي التعريف التضمن من حيث انه وضع بمذرومه
وح فلا ينقض وذلك ان دلالة الشمس من حيث وضعها
للحزم فقط على الضو التزاما وبصدق علمها تعريف دلالة
المطابقة وتعريف دلالة التضمن حيث لم يلاحظ فيه
الحقيقة وانما ان لو حفظ الا اذا لا يصدق على دلالة
الشمس على الضو من حيث وضعها للحزم فقط انما
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه وضع
له ودلالة اللفظ على حد ما وضع له من حيث انه وضع
لكلة ويصدق عليها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له من حيث
انه موضوع وضع لمذرومه ومثال ما هو من الكليات بشئ
واحد يمكن ان يكون حبسا وغيره وروى فيه الحقيقة وان لم
يذكر اللون فانه جنس للأسود والاحمر وغيرهما من الألوان
لانه تمام المشترك بينهما ونوع المكيف لان المكيف جنس
خبر انواع منها اللون فانه مكيف بكيفية اللون من السواد
والخمر وعزما ومنها المكيف بكيفية الطعم من الحلاوة
وعزما ومنها المكيف بكيفية الشئ من البرايج الطبيعية
والتركيبية وفصل للكشف انه بما هو الكشف عن غير
اي اللطيف بنا على ان اللطيف جسم غير مألوف
كالهوا وخواص الجسم لان الحركات من الجواهر
كالعقول والنفوس لا لون لها وعرض عام لانه يكون
فيه وفي الحما فاللون جنس من حيث انه منقول
على كثيرين مختلفين بالحقيقة الى احدى ونوع من
حيث انه منقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة الى اخرة
ومكذبا الوجه الثاني ان ترتب الحكم على المشتق يدل على
عليه

عليه الماخذ فترتب كل من الدلالات الثلاث على الدال
بالوضع يدل على ان نسبة تلك الدلالة بالمطابقة والتضمن
والالتزام الخافي بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع
لتامه او الجزية او اللزوم ذكره بعضهم والمراد بالعلم
النسبة بالمطابقة والتضمن وبالالتزام وبالمشتق
هو قوله الدال بالوضع على تمام ما وضع له وعلى جز ما وضع
له وعلى لازم ما وضع له وبما أخذ الاشتقاق ما اشتق منه
الدال فهو الدلالة بالوضع لجز ما وضع له علمة للتسمية
بالتضمن والدلالة بالوضع لمذروم ما وضع له على
لازمه علمة للتسمية بالالتزام فقوله وترتب كل من
الدلالات الثلاث الى اخرة فيه حذف مضاف وترتب
سسمية كل الى اخرة والترتيب هنا بحسب المعنى وقوله
على الدال بالوضع الى اخرة اي على اقسام الدال بالوضع
وقد بينا السواء الثاني ان قابل العلم اوقا بل
عنفة الكتابة لا يصح واحد منهما ان يكون مثالا للمذلول
عليه التزاما لان المعبر في دلالة التزام هو اللزوم والذين
بالمعنى الاخص وهو كون اللازم لا يجب بالزم من افتوز
المذروم بظوره والحزم باللازم كذا ومن تصور الذبوة
لتصور الابوة ولزوم الزوجة للاتبين واللازم بين
الانسان وبين قابل العلم اوقا بل صفة الكتابة
كزوم بين بالمعنى الاعم وهو ما يتوقف منه الحزم
باللزوم على تصور اللازم والمذروم وهو غير كاف
في دلالة الالتزام كما انه لا يكفي فيه اللزوم غير البين
وهو ما يحتاج لاقامة الدليل على الحكم بشئ من الخدوش
للعلم فانه يحتاج لاقامة الدليل عليه وجوابه ان

اللزوم بين الانسان والقابلية لتحقيق وجه فيه
المتشابهة لما يدل عليه التزاما ان كان لزومه غير
بين واما كون مطلق اللزوم بلفي دلالة الالتزام
المعتبرة في هذا الفن ام لا فتش في آخره وقد جرى في ذلك
خلاف فقل بكنفي فيها اللزوم البين بالمعنى الاغم
وقيل لا بد منها من اللزوم البين بالمعنى الاخص
وعلى الاول فالتمثيل صحيح وان جعل مثالا لدلالة
الالتزام المعتبرة بهذا ذهب وبعضهم الى ان اللزوم
بين الانسان وقابل العلم لزوم بين بالمعنى
الاخص واما بلبينه وبين قابل صفة الكتابة فسلم
كون اللزوم بينهما اللزوم ما بينا بالمعنى الاعم
وبما في في اثنا كلامه قال رحمه الله بعد ما قرر
ما ذكره غير واحد من ان اللزوم بين الانسان
وبين كل من قابل العلم وصفة الكتابة لزوم بين
بالمعنى الاعم اذ يتوقف فيه الجزم باللزوم على
تصور اللزوم والملزوم فان قلنا لا تسلم
ان محذور تصور الانسان وقابل العلم كاف في الحكم
باللزوم قابل العلم للانسان بل يحتاج الى ان
يقال ان الانسان ذو اميد الاولاد والمعنى
النفيس الناطقة وكل من كان كذلك فهو قابل للعلم
قلنا المحتاج اليه ههنا الوسط الحاضر كما في قولنا
الا دعة زوج فيتكون من قنيل اقضيا قياسا بغير
معها وهو لا ينافي اللزوم البين لان الاحتياج الى الوسط
الحاضر لا يوجب الاشمي فضلا وان قلنا كثيرا ما
يتصور الانسان وقابل العلم ولا يحكم باللزوم انما في

للاول

للاول قلت كفاية المتصورين في الحكم باللزوم لا
يستلزم لزوم الحكم وانما يستلزم ذلك ان لو كان حضور
المتصورين علة قامة للحكم باللزوم وليس كذلك
فان ارادة الحكم ههنا من اجزاء العلة التامة وهذا
هو التحقيق واما التدقيق فهو ما افاد من المتصور الانسان
يستلزم تصور قابل العلم لان الناطق عبارة عن المدرك
وهو العالم والعالم يلزم كونه قابل العلم من لوازم جزء
معلوم الانسان باللزوم البين الذي بالمعنى الاخص
فان قلت هل لك تدقيق في صفة الكتابة التي هي
عبارة عن الحركة الارادية لخصوصية الصادرة عن
الحوان المستندة الى الروية غير العارضة عن المدرك
قلت هي لازم مركب من جزء من كل واحد منهما
لازم لجزء من جزء الانسان على سبيل التوزيع
بناء على ان الحركة مستندة الى الحيوان الذي هو
الحساس المتحرك بالارادة والروية مستندة
الى الناطق الذي المدرك باللزوم البين الذي هو بالمعنى
الاغم **فان قلت** اللازم لجزئين اولى ان يقال
لزومه بين بالمعنى الاخص كلزوم صفة الكتابة
للا انسان من حيثية الحيوان والناطقية
كما قررنا لسان لا زم لجزء الواحد كلزوم قابل
العلم للانسان من حيثية الناطقية كما مر بنا
على ان الاول مستعمل على تكرار اللزوم دون
الثاني **قلت** كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص
مبنى على تقدير اللزوم بغيره الا يقال لا على تكرار
اللزوم وتعدده على ان التكرار ليس الا في نوع

اللزوم لا في تشخيصه حتى يتكرر الوسط في لزوم واحد
فان الانتقال من الناطق الذي هو العالم الى قابل
العلم اسرع من الانتقال من الحساس المتحرك
بالا رادة المدرك الى قابل صفة الكتابة التي هي عبارة
عن الحركة المخصوصة المبينة على القابل والدوثة بنا
على ان الاول انتقال من الخاص الى العام لان العالم
بالفعل احقر من التابل والثاني انتقال من العام
الى الخاص لان المتحرك اعم من ان يكون متحركا
بائدا او غير ما وعلى تقدير اعم من ان يكون
على سبيل الكتابة او على سبيل الحركة فان قلت
العام لا يدل على الخاص فاحذر الدلالة
الثلاث فكيف يدل المتحرك على قابل
الحركة المخصوصة التي هي الكتابة مع ان الحركة
بالفعل اعم من ان يكون قابلا لتلك الحركة
المخصوصة او لم يكن الجواز ان لا يكون قابلا
لتلك الحركة المخصوصة و يكون قابلا لغيرها
من الحركات كالحسب التغير المتحرك من
المحيط الى المذكور العين القابل للحركة من المركز
الى المحيط **قلت** المعتبر في اللزوم بالمعنى
الاغفر هو الشهور باللزوم بعد الشعور بالطرفين
لا دلالة الطرفين على الاختلاف بينهما بالمعنى
في اللزوم البين بالمعنى الاحقر وانما كان ما
باللزوم من تصور المتحرك وتصور اللازم والحكم
باللزوم ثم احقر مما يتوقف فيه الحزم باللزوم
على تصور اللازم والمتحرك لان معنى كون المتحرك

بين شيئين بدينا انه يكفي في الحزم بينهما تصورهما على ما
في اعتبار فيه مع ذلك استلزام تصور المتحرك وتصور اللازم
احقر مما لم يعتبر فيه ذلك والاحصنة والاعنة مما باعتبار
التحقق والتوجوه لا بحسب **اللفظ** المعتبر
في اللزوم اللزوم الذهني سواء كان في الخارج ايضا
ام لا كلزوم البصر للعي فان العي عدم البصر عما من
شانه ان يكون بصيرا ان العي موضوع لعدم المضاف
للصير فالصير خارج عن معنى العي وان كانت
الاضافة داخلية فيه ثم ان مثل ذلك سائر الاعداد
المضافة الى ملكاتها كالحمل بالنسبة للعلم والموت
بالنسبة للحياة **واعلم** ان بين اللزوم الذهني
والخارجي غوما وخصوصا من وجه فليكن في لزوم
الزوجية الاثنين ذهنا وخارجا وينفرد الذهني
عن الخارجي في لزوم البصر للعي وينفرد الخارجي
عن الذهني في لزوم خواص الشايف لها لانها من
المعلوم الغيبة التي لا تظهر الا بعد كثرة التجارب
واعان النظر **اللفظ اما** من **د** وبسيط واما
مركب واثبات الاول بقوله **وهو الذي لا بد**
بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى اعم من ان يكون
اللفظ جزءا سواء كان لمعناه جزءا وليس لمعناه جزءا
كجزءه الا يستفهم على اعلى شخوص وعلى النقطة او يكون
اللفظ جزءا وليس لمعناه جزءا ولا يدل على جزء المعنى
كالا نسمان فان الالف فيه لا يدل على الحيوان
او يدل على جزء المعنى لكن لا على جزء بمعناه
كعبدا لله على ان ليس شئ من العبودية والذات

العلية جزءا لشخص العلم او دل على جزء معناه لكن
لا تكون دلالة مرادة كالحبوان الناطق علما او ليس
شي من معنى الحيوان والناطق الجذب للاسنان
الجزءا لشخص العلم مراد عند العلم اذا العلم لا يرد
الا الذات المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا تدر ان
العلم بالفتح لو كان غير الحيوان الناطق لم يعتبر حال
العلية **واما مولف** **فيما الذي يكون كذا** اي
الذي تكون القنود الخمسة متحققة فيه اي يكون له
جزء مملووظ او مقدر كذا ويكون معناه ايضا جزءا
ويكون جزوه دالا على جزء المعاني ويكون ذلك المعنى
معناه المقصود منه وتكون تلك الدلالة معصودة
ايضا والمراد بالفضل القصد الجاد على فان
الوضع فلا يرد على ما في تعريف المركب وجمع تعريف
المفرد اذا اريد بجزء منه دلالة على شئ من الجذر لوله
وبالجذر الجذر في السمع فلا يرد على تعريف المركب
الفضل الدال على الحذف ويضعفه على الزمان
فان قلت مفهوم المركب وجودي يجب تقديم
تعريفه على تعريف مفهوم المفرد فلم يكتسبه قلت
لان الفضل الى التقسيم والتعريف طماني والتقسيم
باعتبار الذات لا المفهوم واذ ان المفرد يتناقض على
ذات المركب **كراي الحجارة** فانه يرد بدم الدلالة
على ذات تكتل لها الذي وبالحجارة الاجسام المهيبة
واغترض بان ماهية الحجارة غير ما يرد واجلب
بانه لا وجود للماهية الا في ضمن فرد من افرادها
فاذا كان فرد من افراد ما لم يبا كانت مرسية

واعلم

واعلم ان المفرد والمركب قسمان لمفهوم اللفظ
والكلي والجزئي قسمان لمفهوم المفرد كما ان التعريف
والنقضايا واقسام لمفهوم المركب ثم ان الاقسام
المذكورة اقسام لمفهوم اي على ما مر اولى وبالذات
واللفظ ثانيا وبالعرض تشميت للدال باسم
المدرول فانه بعضهم وكتب عليه بعضهم **فان قلت**
المفرد والمركب والكلي والجزئي اوصاف اللفظ ولا
تصدق على المفهوم اصلا فكيف يكون اقسامها
للمفهوم اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض
بل الامر بالعكس قلت المقصود ان المعاني
الحقيقية لها وصف المفهومات وانما تطلق على
وصف اللفظ مجازا يدل عليه قوله تشميت
للدال باسم المدرول لكن كون المفرد والمركب
كذلك على بحث بل الامر بالعكس فهما على ما قدر
في المطولات انتهى فالص اعذر التقسيم المجازي
تقريبا لفهم المبتدئ فقال **واما المفرد** اي واللفظ
المفرد **ايما كلي وهو الذي لا يجمع نفس تصور من**
من وقوع الشراكة فيه كالاشنان اعلم انه قبل
في تعريف الكلي ما هو الذي لا يجمع مفهومه عن وقوع
الشراكة فيه لفهم منه بحسب المتبادر انه
الذي لا يجمع مفهومه من وقوع الشراكة فيه
خارجا فخرج مفهوم واجب الوجود عن الكلي ونزل
في الجزئي لكونه ماما من وقوع الشراكة في الخارج
وتوقف قبل ما هو الذي لا يجمع تصور مفهومه من وقوع
الشراكة فيه لفهم بزيادة قيد التصورات المراد

منه المنع العقلي لا الخارج والامكان لزيادة هذا
اعتدق انه كذا العقل اذا نظر الى مفهوم واجب
الوجود فتارة بالاحاطة بحدها عن برهان التوحيد
وتارة بالاحاطة مع برهان التوحيد فلا حجة محذرة
عن برهان التوحيد توجب فرض صدقته على كثر برهان
من مع حذف لفظ نفس دابر بين الكلي والجذري
ومع وجوده يتعين كونه الكلي لان معاده **ح** ان الكلي
الذي لا يمنع محذور مفهومه مع قطع النظر عن
عبارته من وقوع الشراكة فيه ولو حذف التصور
والتي بلفظ نفس ففار الكلي هو الذي لا يمنع نفس
مفهومه من وقوع الشراكة فيه لغه منه ان الكلي الذي
لا يمنع محذور مفهومه مع قطع النظر عن برهان التوحيد
عن وقوع الشراكة فيه خارجا فخرج مفهوم الواجب
عن الكلي فحصل ان التقيد بالتصور لقطع النظر
عن الخارج وبالنفس لقطع النظر عن برهان
التوحيد وانه لو قيل في تعريف الكلي هو الذي
لا يمنع مفهومه من وقوع الشراكة فيه لا يقتضي
بحسب ما ابتدأ منه ان واجب الوجود
جذري لوجوده خارجا ولو قال هو الذي لا يمنع
نفس مفهومه من وقوع الشراكة فيه لا يقتضي
ايضا واجب الوجود جذري ولو قال الذي لا
يمنع تصور مفهومه من وقوع الشراكة فيه لكان
دابر بين الكلي والجذري فاصواب الجمع بين نفس
وتصور وايضا فبانه مفهومه ان الظاهر عبارة
ان المانع من الشراكة هو التصور المتعلق بالمفهوم
وليس

وليس كذلك بل هو المفهوم من حيث انه متصور
وفيه اشتارة لرد قول المطلوب بالكلية ما هو المتصور
الذي هو الصورة لا المتصور الذي هو ذو الصورة
وانما كان هذا المذهب مردودا لان الصورة
حالة في نفس الامر شخصية جزئية وجزئية
المحل توجب جزئية كمال **واعلم** ايضا ان الكلي
هو الذي يمكن ان يفرض صدقته على كثر برهان
بالامكان الذي في سوا وقع على كثر برهان في تفسير
الامر اوله يقع فيه وسوا فرض وقوعه على كثر برهان
اوله يفرض فذلك هو المفهوم الواجب والاشي
في تعريفه **فان قلنا** ما الفرق بين زيد
وبين الاشئ حتى ان قيل احدهما هو زيد جزئي
والاخر هو الاشئ كل مع ان كل واحد منهما لا
يمكن فرض صدقته على كثر برهان اما زيد فلما سر
اقفا واما الاشئ فلانه لا يشئ من الاشئ
الخارجية والذهنية تصدق عليه الاشئ ولا
يمكن ان يفرض صدقته على كثر برهان **قلت**
الفرق بينهما هو ان زيد لا يمنع فرض صدقته
على امتثاله اذا ثبتا في الامكان الذاتي واما
امتناع فرض صدقته الاشئ على كثر برهان فينتب
ان تقبضه وهو الاشئ يكون شاملا لجميع الاشئ
الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض
صدقته على كثر برهان بالغير فلا ينافي الامكان
الذاتي انتهى وقوله **واما جزئي** وهو ما يمنع
نفس تصور مفهومه **دلالة** اي وقوع الشراكة

بين كثيرين **كذلك** فان مفهوم الذات مع الشئين والمجموع
من حيث انه متصور بمفعول الشئ كما يمتنع الهدية من
حدث تطعن بها على الوجود الخارجي واما مفهوم الهدية
من حيث التطبيق المذكي باعتبار الصدق على الوجود
الخارجي فهو كلي لانه غير بافع عن وقوع الشئ فيه
بناء على ان كل ما يوجد في الخارج متضمن **فان قلت**
نفس الهدية فهي لان حيثية التطبيق خارج
عنه فتكون كليا قلت لان شئها جزءا وانما تكون
خارجة لولم تكن موضوعا لوضع عام لكل فرد من الافراد
المعينة والامر بخلافه على ما عليه السبيل المحقق
ومن واقعته **فان قلت** فعلى هذا يكون الاشارة
ايضا جزئيا لانه من حيث التطبيق على الوجود الخارجي
مافع من وقوع الشئ قلت حيثية خارجية عن مفهوم
الاشارة داخلية في مفهوم الهدية فلا بد من علمها وانما
كانت حيثية داخلية في مفهوم الهدية لان الاشارة
موضوع لكل فرد فرد بخصوصية **فان قلت** الجزئ
لا يمتنع نفس تصور مفهومه ووقوع الشئ فيه كذلك
وعبروا عما وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئ كلي
هذا خلف **قلت** ان اريد بالجزئ ما صدق
عليه مفهوم لفظ الجزئ فلا ينسب الصغري اي لا ينسب
انما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئ من نحو زيد وعمرو
وعبر عما لا يمتنع نفس تصور مفهومه ووقوع الشئ فيه
ففيه دليل على مافع من ذلك وان كان المراد مفهوم لفظ
الجزئ فلا ينسب الخلف من النتيجة لانها **فان قلت**
الجزئ كلي ومكذا صحيح **قلت** مفهوم

لفظ

لفظ الجزئ ما يمتنع تصوره ووقوع الشئ فيه فكيف
يكون فردا من افراد مفهوم الكلي وهو ما يمتنع تصور
وقوع الشئ اذ لا يصدق ان شي على مقتضيه قلت
المتن صدق ان شي على ما يصدق عليه مقتضيه
واما صدق ان شي على نفس مقتضيه فواضح في غير موضع انتهى
فان قلت كل جزئ اذا تصورده طائفة فالصورة
الجزئية الكاملة في ذهن زيد مثلا مطابقة للصورة
الذهنية الكاملة في ذهن الاخوين فوجب ان يكون
كلها **قلت** معنى كون الكلي لا يمتنع نفس
تصور مفهومه من وقوع الشئ فيه ان يكون له افراد
كثيرة تصدق عليها والصور فان الحاصلات
في ذهن زيد وعمرو ان احدهما قطع النظر عن الاضافة
الي المثلين فاما متخذان بالذات والمفهوم فاما متخذتان
ولا تصدق احدهما على الاخرى وان اتحدتا بمتنع
اعتبار الاضافة الي المثلين فقدم الصدق ظاهر
فان قلت التصور حصول صورة ان شي
في العقل فاضافته الي المفهوم تقتضي ان يحصل
لصورة صورة في العقل حتى نظرا عليه الكلية
والجزئية فليس كذلك **قلت** كما يطلق
التصور على حصول صورة ان شي في العقل كذا يطلق عليه
حصول ان شي في العقل كما في تصور معنى الوجود
والامكان مثلا انتهى **واللفظ المفرد الكلي اما ذاتي**
وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية اي
الحقيقة او الاضافة وقوله **كالحق وان بالاسمية للآلية**
والامر محتمل فانه محتمل ان يريد بالنسبة لما

الانسان والفرس ومثلان جزييان ايضا فبيان ويجعل
ان يرد بالنسبة لافراد الانسان والفرس وافرادهما
من الجزئي الحقيقي **واعلم** ان الذاتي يطلق بالاشارة الى القطع
على معنيين احدهما ان يكون داخلا في حقيقة جزئية
فالنوع ليس بداخل في الذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات
والثاني لا يدخل في نفسه وتقرىف الذاتي غير جامع
وتقرىف القرىفي غير جامع اذ لا قابل ان النوع عرضي
فغير ان اريد حقيقة جزئية حقيقة جزئية
الحقيقة اي الماهية وان يخص ولا يشك في دخول
الماهية في الماهية والتشخص هو جعل الشخص
فندا او جزا لكن الدخول على الاول من دخول الكل
في جزئي واما على الثاني فمن دخول الكل في الجزئي
ثانها ما لا يكون خارجا عن حقيقة افرادة فالنوع
ذاتي وكلام المصطفا من الاول ومكرر جملة على
الثاني مجازا من سلا الى انه اذا زاد بالداخل ما ليس
بحادث فهو من باب اطلاق اللفظ على لازمه
وعليه فقوله بعد والذاتي اما مفعول في مفعول الذات
المذكور هنا فهو من اذ او فقهرا عادة ان في معرفة
تقديره عين الاول وان اريد به هذا المعنى الاول
كان خارجا عن ذلك تقرينه وهي جملة تمام الماهية
من اقسامه ولذا اني به اسما ظاهرا **واعلم** ان المعنى الاول
من معني الذاتي اخضر من الثاني ومن القرىف ان
فقط الاخضر اعم وبالعكس فقوله **واما عرضي**
وهو الذي يقال له يدخل فيه النوع ان جسر الذاتي
بالمعنى الاول اخضر من الثاني ولا يدخل فيه ان

فسر

فسر المعنى الثاني الاعم لما علمته من ان تقتصر الاول
اعلم من تقتصر الثاني **كما لصاحبه بالشمسية**
الانسان هذا عرضي على كل من يقتضري الذاتي **فان**
قلت الحكم على الناطق بانه داخل في حقيقة
الانسان وعلى انصاحك بانه خارج عنها تحكم للنشأ والما
في اختصاصها بالانسان قلنا لخصاص الناطق
بالانسان اقدم من اختصاص انصاحك به فان
امادة ان نوعا ما اذا كان له خواص مرتبة اي يكون
بينها تقدم وتاخر بالذات بيان يكون بعضها قابلا
وتعصفا مدبوعا فقدمها يعتبر ذاتيا عند ذلك
الا قدم الى الماهية العينية والافا لا اطلاع على الذاتيات
تخرج الماهيات ولا يستلزم ان الناطق اقدم من
للمنحجب وهو اقدم من انصاحك لان الناطق هو المدرك
للكلي والمنحجب المدرك للامور القرينية والانصاحك
المتقل عند ادراكها فالاول مقدم على الثاني والثاني
على الثالث لان الا تقال عند ادراك الامور القرينية
بتفرع على ادراكها فترفع السبب على السبب وادراكها
على مطلق الادراك فترفع الخاص على العام او المقدر
على المطلق والجزئي على الكلي فتكون الناطق من بين
مدركه الخواص ذاتيا للانسان وانما اعتبر الاقدم
ذاتيا لان الوصف المتقدم في اختصاصه بالذاتي
وانضاف ذلك التي به اقوى من الوصف المتاخر
عنه واقرب منه الى ذلك اني لان ذلك اني وقت
انضافه بالوصف المتقدم لا ينضاف بالوصف
المتاخر والا لكان معه بحسب الذات لا بعده

بحسبها والفرد وفرد خلافة زاد بعضهم فان قلت
كل واحد منهما لا حق الاكسبان لم قبل ان الحيوان
ذاتي والماضي ليس بذاتي مع ان كل واحد منهما لا حق
للا انسان واعلم منه **قلت** التمييز بين
الذاتيات والعرضيات غامض لكن المتطابقين فاعلم
يمكن التمييز بينهما اذ كان لشيء واحد حق فانه يكون
افضلها اذا تشابهت له كالحبوان فانه افضل من
سائر اللواحق فان قلت حقيقة النوع غير الزان
فكيف يكون ذاتا قلنا جوابه المشهور ان اطلاق
الذاتي عليه اصطلاح فلا يراد به مذهب مذهب
واما اطلاقه عليه بحسب اللغة فان اريد بالذات
لفسر الحقيقة فباعتبار احد جزئيه اي الجنس
والفصل كالحبوان والناطق وان اريد بالذات
باصيدق عليه كحقيقة فالامر ظاهر وذلك لان هنا
ثلاثة اسما احدهما جزا الحقيقة من الجنس والفعل والحقيقة
المطلقة والحقيقة في صميم الذات الشخصية ولا يندرج
في مقابلة كل من الجنس والفعل لفسر الحقيقة
مطلقة ومقابلة ومقابلة للحقيقة المقيدة اي حقيقة
في صميم فرد **والخاصة** ان الذات المنسوبة
التي هي ذات فرد النوع وهي الحقيقة والشخص
وهي غير المنسوبة ولو كانت مع النوع واما اطلاق
العرضي على الخاصية والعرض العام كالضاحك
والعائني مثلا فباعتبار لشيء الى ما احده
الاختلاف الذي هو العرضي الضيق والماضي
مثلا **والذاتي** المذاد به ما ليس بخارج عن حقيقة

افزاده

افزاده اما مقول **بجواب ما هو بحسب الشريك**
الحقيقة اي فقط كالحبوان **بالنسبة للانسان**
والفرد فان الحبوان جواب لقولنا ما لا انسان
والفرد لا لقولنا ما الانسان لان السؤال
بما اذا تعلق بواحد يكون عن تمام المشترك بينهما ولا بد
من زيادة فقط والالم يصح قوله وهو الجنس لان
النوع فقول بحسب الشريك في الجملة وفي قوله
بالنسبة للانسان الخ اشارة الى ان الكتاب امور
اضافته تختلف بالاعتبار فان الحبوان جنس
بالنسبة للانسان فانه واحد في الحقيقة شامل
له وبغيره وكما كان كذلك فهو جنس اما بالنسبة
للباطن فهو عرض عام فانه ليس داخل فيه ويتعد
وبغيره وكما هو كذلك فهو عرض عام **وبدسم بانه**
كل مقول على كذا من مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو فالكل جنس للجنس شيئا بل لساير الكليات
ومقول انما ذكر ليتعلق به على كذا من فليس شئيهما
مستند كما وانما ذكر على كذا من فهو صنف بقوله مختلفين
كذا ذكر بعضهم فان قلت ذكر الفعل مستند لا
عنا مقول عنه قلت يمكن ان يحجب بانه بناء على
ان المقول يشمل الجزئي لكنه يقدح فيه قوله وانما
ذكر على كذا من اي اخره اذ هو ظاهر في ان المقول
لا يجري في الجزئي واحترز بقوله مختلفين بالحقاق
عن النوع اي النوع الحقيقي وهو نوع الاقواء
والخاصة والفضل القريب وتخصيص الاحراز
بالنوع حكيم وقوله في جواب ما هو احراز عن

المفصل البعيد والمعرض العام وخاصة الجنس انتهى فاستفاد
من هذا التقدير انه في الكلي لا بد منه لانه جنس وكذا لا
قد يختلف بالحقيقة وقد في الجواب ما لو كانت مفصلين
بعيد وقريب وانما في للربط بين الجنس والمفصل
لخصيص العلة الصورية للتعريف قاله بعضهم ثم ان الفصل
البعيد للنوع هو الفصل القريب للجنس فيكون
مميز للجنس عن جميع ما عداه فيكون سماء وباله كالحمار
المتساوي للحيوان المميزه عن النباتات وخاصة
الجنس في الحاجة المخصوصة بالجنس كما ان شي
المختص بالحيوان والمعرض العام هو الخارج
المتجاوز عن الطبيعة الواحدة وان كانت تلك
الطبيعة طبيعة النوع فهو عرض عام للنوع كالاكل
والشارب والنايم المتجاوز عن النوع الواحد
دون الجنس الواحد لا اختصاص بالجنس الحيوان
وهو المسمى بخصاصة الجنس والفرق بين العام
للنوع وخاصة الجنس في مادة الاجتماع اعتباري
فان الاكل وما اشبهه عرض عام للنوع باعتبار
تجاوزه عن نوع الانسان مثلا الى غيره من
الانواع وخاصة الجنس باعتبار عدم تجاوزه عن
جنس الانسان الى غيره من الاجناس وان
كانت تلك الطبيعة طبيعة الجنس فهو العرض
العام للجنس لتجاوزه عن الجنس الواحد الى غيره
من الاجناس كالنقرية المتجاوزة من الحيوانات
الى الجسم الذاتي والعنق المتجاوز منه للجنس
والوجود المتجاوز منه الى حيوان فان هذه الامور
يقال

يقال على كثير من مختلفين بالحقيقة اما المساواة
للجنس كالفصل البعيد والمعرض العام للنوع اولاهما
من الجنس كالمعرض العام للجنس وقد في جواب
ما لو كانت مفصلين وانما كان بهذا التعريف وامتناعه
رسما لان المقولية عارضة للكليات والتعريف
العارض دسم وذلك لان الجنس في ذاته هو الكلي الذاتي
لختلفات الحقيقة سواء عيّل عليها ام لا اما المقولية
وكونه صائلا لها بما يعارض له اي للجنس بعد تقدمه
كذا في تنوع الانشائات فلا يلتفت الى ما فقار
من انها حدود لكونها اي الكلمات امور اعتبارية
حصلت مع مائها المدكوذة اولاهما وضعت اسما واما
بارايها كما صرح به الشيخ في الشفا فلا يكون لها
حقايق غير تلك المفهومات فالتعريف بها يكون
حدودا لا رسوما انتهى لانه اعتباري في المقولية
او الصلاحية وكل منهما عارض **فان قلت**
جنس الجنس اخص من مطلق الجنس لان المقيد
اخص من المطلق ولا يجوز تعريف العام بالخاص
لانه يؤدي الى كون التعريف غير جامع قلت
الكلي لا باعتبار اعتبار ان اعتبار مفهومه اي بمقوله
الاول الذاتي له وهو كونه غير مانع من الشراكة
تعامر واعتباري وهو كونه جنسا للجنس
اي بمقوله الثاني وهو كونه مقولا على كثير من
مختلفين بالحقيقة الى اخره وهو باعتبار
الاوراعم لصدقة على الجنس وعلى باقي الكليات
والتعريف بهذا الاعتبار واما لا اعتبار

الثاني فمما اخصر والتعريف به ليس بجدا لا اعتبار
لان هذا الاعتبار انما عرض له بعد احده في التعريف
فان قلت هذا التعريف اما حاد او راسم لانه ذكر
فيه الجنس مع فئدة مميزة وايضا كان تعريفه تركيبة
من الجنس والمميز فوجب ان يكون التعريف
باعتبار النسبة فيكون تعريفا بالاختصاص
قلت المعتبر في التعريف المذكور وان
الجنس لامع وصف النسبة ثم ان الجنس قريب
وتعريفه فان كان جواب عن الماهية وعن بعض
المشاركات فيه مع الجواب عنها وعن كل المشاركات
فيه فغريب كالحوان فانه يكون جوابا عن الانسان
مثلا وعن سائر ما يشترك في الحيوانية واما ان لم
يكن كذلك بان كان يجاب به عن الماهية وعن بعض
المشاركات فيه فتعريف الجسم النامي فانه يجاب
به عن السؤال عن الانسان مثلا والنبات ولا
يجاب به عن السؤال عن الانسان والفرس لان
السؤال عما عن متقدم انما يجاب به تمام المشترك
بينهما وبعبارة اخرى ثم ان الجنس ان صح وقوعه
جوابا عن كل ماهيتين او اكثر اشتركتا او اشتركن
فيه فغريب كالحوان والافيدع كالجسم فانه مما
يشترك فيه ماهية الفرس وماهية الانسان ولا
يصح ان يكون جوابا عن السؤال عنها **واما مقول**
في جواب ما هو حسب الشريعة والخصوصية
فان الانسان بالنسبة لزيد وعبد ان يكون جوابا
عن السؤال عن زيد بن اوكثر او عن فرد فقط فان
الانسان

الا انسان يكون جوابا عن السؤال عن زيد وعمر
وعن السؤال عن زيد لانه تمام الحقيقة لكل فرد من
افراد المخلقة بالاشتصاصات **واما النوع ويرسم**
بانه كل مقول على كثير من مختلفين **بما لا يعد**
دون الحقيقة في جواب ما هو اقول قوله كل مقول
على كثير من ويرسم نحو ما هو وقوله مختلفين بالعدد ذاي
وان فردا حتى يدخل فيه النوع المخصوص في فردا كالتسليم
وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتار به عن
الجنس وخاصة والعرض العام والفصل البعيد
وتخصيصه بالاختصاص عن الجنس حكما كذا ذكر بعضهم
وفيه نظر اذ كل من الجنس وخاصة يقال على
مختلفين بالعدد دون الحقيقة نعم ان المعتبر
فيد فقط صحيح اخرجه له والافها خارجا عن بقوله
في جواب ما هو الى اخره وقوله في جواب ما هو
احتار عن الفصل القريب كالتناظر وخاصة
النوع كالكاتب فانهما نقولان في جواب اي شئ
ما هو في ذاته او عرضه **فان قلت** الجنس وما ذكر
معه في محرز قوله مختلفين الى اخره يقال على
كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة
ومن المعلوم ان الجنس لا يخرج بقوله حوان
ما هو كالحوان فانه يقال في جواب ما زيد وعمر
ومد الفرس وذاك الفرس واما ما معه فتخرج
بقوله في جواب ما هو وعلى كل تقدير لا يصح
الا حذر از عن الجنس وما ذكر معه بقوله
مختلفين بالعدد دون الحقيقة فكيف تحزر

عنها **قلت** صدق الجنس وسامعه على ما
ذكرنا ما باعنا اختلاف الحقيقة المستفاد من جمع
في البوال بين أفراد الحقيقة المختلفين لا باعتبار
اتفاق الحقيقة بل لبداهة لو نغذي السؤال عن الأفراد
المتضمنة لاختلاف الحقيقة لم يمتنع الجواب بواحد
منها فقول المص دون الحقيقة وقول غيره متغير كما
بالحقيقة سواء في اخراج الجنس وما ذكره معه فخرج
الاخترا من الجنس وما ذكره معه بقوله مختلفين
بالعدد دون الحقيقة فليخص من هذا ان ما ذكره مع
الجنس خارج من تعريف النوع اما ينبغي واحدا
وهو قولنا في جواب ما هو اوجهه وبقوله مختلفين
بالعدد دون الحقيقة واما الجنس فاما خرج
فجهدا لا بما قبله على ما بينته وبناتي لنا حروجه
حتى اخر وقال بعضهم ولله نقول بر السوال
والجواب بعبارة اخرى وهي ان يقال بقرينة
النوع متقوض بالجنس لانه يصدق عليه انه
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
او متقوض بالحقيقة في جواب ما هو لان الحيوان
يقال في جواب ما زيد وغيره وهذا الفرس وذاك
الفرس ومحاج بان صحة الجواب بالجنس
ناظرة الى استكمال السوال على الحقيقة المتغير
لا الى اتفاق الحقيقة الى اخلا ما سبق انتهى قلت
حالات نوع لا يفتقر بالجنس على الوجه المذكور
ولم ينظر في صدق الجنس لاختلاف الحقيقة
لانه اختبر فيه ان يقال متفق حقيقة بحسب
الشركة

الشركة والخصوصية والجنس لا يقال بحسب الخصوصية
فتأمل **وما غير مقول في جواب ما هو** بل بقول في جواب
شيء **ما هو ذاته** اي لان السؤال ما هي شي هو انما هو عن المميز
لان قيد بقوله في ذاته فعن المميز الذاتي وان قيد بقوله
في عرضة فعن المميز العرضي وان اطلق فعن المميز المطلق
ولذا قال **وهو الذي يماثل الشيء عما يشترك في الجنس كالتفريق**
بالنسبة للانسان وفيه ايضا تنبيه على ان كل ماهية لها
فصل اولها جنس الية وهو المذكور في الشفا واما
المناخرون فاختاروا المذكور في الاشارات وهو ان
الفصل يميز عن المشاركات في الجنس او في الوجود
وهذا الخلاف مبني على امتناع تركيب الالهية من امرين
متساويين عند المنقذين وجوازها عند المناخرين
ولكنه لم يقع عندهم ايضا فكان المص اختار مذهب
المنقذين ولم يذكره في تعريفه اكتفاء ذكره قبله
واشار في الموصفين الى المذهبين **وهو الفصل**
وهو قد بين ان يميز عن المشارك القريب كالناطق
وبعيدان يميز عن المشارك في الجنس البعيد
كالجنس والناهي لخران الفصل اذا نسب الى ما يميزه
مقوم واذا نسب الى ما يميز عنه اي الى الجنس الذي
يميز عنه الكوع ففهم والمقوم للنوع العالي الى يقوم
للتنوع النافذ ولا عكس والمقسم بالعكس فالمقسم
الجنس لنا فالقسم للعالي ولا عكس **وبسم الله**
كل مقول على ان غير كما ان شي ليشمل المتفق الحقيقة
كالفصل القريب والمختلف الحقيقة كالفصل البعيد
واعترض بان ان شي لغة ما يجمع ان تخبر عنه واصطلاح

الموجود ذهنيًا كان أو خارجيًا فخرج عن التعريف
الكليات الفرعية وخرج بقوله في جواب أي شئ هو الجنس
والنوع والعرض العام فإن الأولين إنما يقالان في جواب
ما هو لا في جواب أي شئ هو والثالث لا يقال في الجواب
اصلًا وخرج بقوله في ذاته الخاصة فإن قلت المراد من
المفهوم المحمول والمحمول لا يكون اكليًا إذ الجزئي
لا يجمل على ما حققه المحققون فيكون المفهوم على الشئ
منشأ وبالكلي فهو مستدرك وجوابه أنه ذكره ليعتلق
به على وقد مر نحوه فإن قلت فحق لا اقتصر عليه وسحق
قوله كلي قلت لعله بنا على أن الجزئي جمل واجتنب ايضا
بأنه غير مساو للكلي لأنه أن أريد بمساواته للكلي
مساواته في المفهوم فغير مسلم وأن أريد بحسب
الواقع أي الأعداد فمسلم ولكنه غير مفيد لأن التفرقة
إنما هو بحسب المفهوم فأجذاه لذلك **قوله** وأما
العرضي فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض
اللازم أو لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض
المفارق **س** أقول يتعلق بهذا الجمل أمور الأول
لأن الماهية على ما حققه سيد المحققين في حواشي
الشمسية لا ينفك عن الماهية في شئ من الوجودين
كالذو جهة للابتن والفرعية للثلاثية ولازم الوجود
ما لا ينفك عنها في الوجود الخادج فقط كالشجر للحجم
وليس في لازم ما خارجًا أو في الوجود الذهني فقط كالكلية
للإنسان فإنها إنما تلزمه في الوجود العقلي
فقط ويسمى لازمًا ذهنيًا ولازمًا وجوديًا أيضًا
كما ذكره المفوضي وعليه هذا فالسواد ليس لازمًا

لوجود

لوجود الإنسان ولذا ذكر المحقق الدواني أنه إنما يكون السواد
لازم الوجود على نفسه غير ملزم التقييد وأما على مراد
التقييد فلازم الوجود ما يلزم الماهية باعتبار وجودها
الذهني فقط أو باعتبار وجودها الخادج فقط فإنه
قال رحمه الله ما يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقًا أي
بحسب كلا وجوديهما بمعنى أنها حيث وجدت
كانت متضمنة له وما يلزم الماهية كما تلزم جهة للأربعة
فإن الأربعة زوج سواء كانت في الزمان أو في الخارج
ولا يمتنع انفكاكه عنها إلا في وجود خاص كالشجر للحجم
فإنه إنما يلزمها في الوجود الخادج وكالكلية للإنسان
فإنه إنما تلزمه في الوجود العقلي وكل منهما لازم الوجود
وقد قسم بعضهم اللازم إلى لازم الماهية وإلى لازم الوجود
ومثل اللازم الوجود بالسواد للحديث فالسواد لازم
لوجوده ولا يخصه بالماهية لأن ماهيته الإنسان
ولو كان السواد لازمًا للإنسان لكان كل إنسان
أسود وانت تعلم أن السواد كما لا يلزم ماهية الإنسان
لا يلزم وجوده أيضًا لأن الإنسان الأبيض كثير
بل إنما يلزم الماهية الصغرى أعني ماهية الحديث
بحسب وجودها في الخارج فتصير كل ما بحسب
الظاهر في قوة أن السواد ليس لازمًا لماهية الإنسان
بل لازم لوجود الصف الذي تحته ولا يخفى عدم انتظامه
وفوات المقابلة المطلوبة لأن لازم الماهية ولازم
الوجود فإن اللايق بالمقام انفراد أمرًا لا يكون لازمًا
لوجود تلك الماهية والتحقيق أنه إنما لا يلزم
الماهية ما يلزم النوع وبذلك لازم الوجود ما يلزم

على ما نحن بحقيقته واحدة فقط **قولا عوضيا** يشمل
قوله حقيقة النوع سواء كان نوعا خيرا او متوسطا وحقيقة
لشئ سواء كان غالبا او غيره ثم ان من المقرر من قولهم ان
كل خاصية نوع خاصة جنس ولا ينعكس وخرج بقوله
قولا عوضيا انتهى قلت وتقدم ان الحقيقة الواحدة تشمل
حقيقة النوع وحقيقة الجنس ثم ان الخاصة قد يقال
على عرض يحصل ان شي بالقياس الى غيره كالماشي للانس
ما ننظر الى البنات وتنفي خاصية اضافية ثم انه يرد
على تعريف الخاصة وان الواجب تعاقب فانه ليس مقولا
على ما تحت حقيقة واحدة اذ لا ماهية لذاته الا قد يسر
لشئ هذه عند التركيب ولا يشمل على ماهية وتنشخص
الا ان يقال المراد من حقيقة اعم من المفهوم الاسمي
والماهية الحقيقية وخاصة ذات الواجب مقول
على ما تحت حقيقة واحدة هي مفهوم الواجب والتقديم
وغيرهما **والا ان نعلم حقا** **قولا عوضيا** **واحدا**
العرض العام كالتنفس **بالفوق** مثال للعرض العام
اللازم **والفعل** مثال للعرض العام المفارق وقوله
للانسان وغيره من الحيوانات متعلق بالمتنفس
بالقوة وبالفعل **يرسم** **بانه** **كلي مقول** **يقال** **على**
تحت حقائق **حقيقية** **قولا عوضيا** لا يقال المراد
من القول الخلل وقد تقرر ان العرض العام لا يقال
في الجواب لما في القول كونه لا يقال في الجواب لانه
يفتضى انه لا يقال اصله **الباب الثاني**
مقاصد المقصورات وهذا الباب **القول الثاني**
وبوادفه المرفق وسمى قولا لا لان القول عندهم هو المرفق
والمرفق

والمرفق مركب دايا عند قوم وغالبا عند اخرون صا
والصحيح هو الاول لان التعريف من انقسام النظر
الذي هو ترتيب امور معلومة فان كون النظر سبي
على عدم صحة التعريف بالمقدرة **فان قيل**
لو كان هذا اي عدم صحة التعريف مبنيا على ذلك
اي على كون النظر ترتيب امور معلومة لذو
الدور وتقديره ان يقال عدم صحة التعريف
بالمفرد مبنيا على كون كل نظر مركبا وكون كل نظر
ترتيب امور معلومة مبنيا على عدم صحة التعريف
بالمفرد فيكون عدم صحة التعريف بالمفرد مبنيا
على عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا دور وهو بالكل
في اذني اليه باطل وقد عرف بعضهم النظر بما يفيد
انه قد يكون مفردا فقال النظر تحصيل امر احدا
وترتيب امور يربط لان المرفق لا يدركه من تصور ثبوت
شئ بشئ فيكون مركبا اي ثبوت شئ هو المطلوب
الذي ليس شرح الماهية بشئ الذي هو الوجه المعلوم
به الماهية قبل التشرح كالعلم بانه حيوان او شئ
فيما اذا كانت المرفق بالفتح ما هيته الانسان مثلا
لنعلم انضاف الماهية بالشي المطاف انك اذا عرفت
الا انسان مثلا بانه شئ لكن لا تعرف بانه اي
شئ ما هو ثم اطلقت على الناطق وتصوره من غير
تصور ثبوته للشئ المذكور فانك بمجرد هذا
لا تعرف الا انسان انه اي شئ سأل في تصور ثبوت
الناطق للشئ لان العلم باحد طرفي النسبة
او بطرفيها لا يستلزم العلم بالمشية ولهذا

نقال ان العلم بوجه الشئ لا يستلزم العلم بالذات
الشئ من ذلك الوجه والخاص ان ما قصد تعريفه
بحب ان يكون معلوما بوجهه مالا يستحال توجع النفس
وظلمها للمجهول المطلق ويجوز ان وجهه ليدلنا بلزوم تحصيل
الحاصل والتعريف هو التحصيل الوجه المجهول فان تصور
ذلك الوجه ثم تعينه الى الوجه المعلوم بان يتصور
الوجه المحصل للوجه المعلوم حتى يلزم من تصور
تصور ثبوته لما يتصور له ثبوت الوجه المطلوب فان ذلك
اذا تصورت الانسان مثلا بوجه الحيوانية ثم تصور
الناطق ثم تصورت ثبوت الناطق للحيوان ان يلزم
منه ان يتصور ثبوت الناطق للانسان معنى كوننا
للتعريف مركبا انه تركيب من الوجهين المعلومين عند
التركيب لا مستلزام اجتماع التركيب بين المجهولات
واما قبل التركيب فاحدهما كان معلوما والاخر
كان مجهولا هكذا ذكره بعضهم وانشاء غيره الى
ما تقدم على وجه فيه التحصيل فقال انما كان المرفق
بالكسر مركبا لانه لا يدفنه من تصور ثبوت
شئ بشئ اى لا بد في الماهية المعروفة من وجهين
احدهما الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف
المصحح لظلمها اذ لا يوضح ولا يخلص طلب المجهول بظلمها
والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية الذي
يطلب علمها به حتى يعرفها وانما يعلم بالوجه
الثنائي اذ اعلم ثبوت الوجه الثاني للاول مثلا
لانسان المعلوم بالشئ قبل التعريف بالناطق
انما يعرف بالناطق اذ اعلم ثبوت الناطق الشئ

بان

بان تعلم ان شئ ما ناطق انتهى المراد منه مدنا واعترض
بعضهم قول من قال فيكون مركبا بان وجوب تصور
ان شئ في الحرف بالفتح لو استلزم تركيب التعريف
من الثابت والثابت له اى وما شئ لزم ان لا يكون
مثل الحيوان الناطق على تقدير ان يعلم الانسان
قبل التعريف به بمثل الشئية كتركيبه من
الداخل والخارج اللهم الا ان يلزم ذلك وايضا
لم يجوز ان تكون الشئية شرط للمعرف لا خلافة
ومذان واردان على ما قبل ايضا فليتنا ملك
نم ان وجوب استكمال التعريف على تصور ثبوت
شئ بشئ هو معنى فوطهم لا بد في التعريف من
قرينة عقلية مضمحة لا تنقل الذهن من الوجه
المطلوب للوجه المعلوم اى قرينة عقلية توجع
لتصور ثبوت الوجه المطلوب للوجه المعلوم
واما وجب ذلك لانه لو لم يتصور ثبوت الوجه
المطلوب فان ذلك اذا تصورت الانسان بالحيوانية
وتصورت الناطق ولم يتصور ثبوت الناطق
للحيوان لا يحصل الانسان في ذهنك بوجه
كونه ناطقا لان العلم بوجه الشئ لا يستلزم
العلم بذلك الشئ من ذلك الوجه ولا جلا لانه لا بد
في التعريف من قرينة عقلية اى من مقارنة قرينة
عقلية توجع لا تنقل الذهن من الوجه
المطلوب الى الوجه المعلوم فيلزم منه الانتقال
الى ما قصد تعريفه من الماهيات قالوا معنى
الناطق شئى له النطق حتى يشتمل التعريف

علي تصور ثبوت الناطق لمعلوم التي المعلوم الثبوت للناطق
 فيلزم منه العلم بالانسان بوجه قوله فاطفا لان العلم
 بوجه الشيء لا يستلزم العلم بالشيء من ذلك الوجه
 تشبهات الاول علم ما تقدم انه ليس بالمراد بالمراد
 والمركب ما يكون بالفتيا س الى اللفظ بل المراد بالمراد
 معنى لا جولة وبالمركب معنى له جزء فاقوله الثاني
 انه قد بحث في انه انما كان معنى الناطق شئني
 ثبت له النطق ومعنى الصاحل شئني ثبت له النطق
 وخوفا مما لا جمل ما ذكرنا وانما هو لا جمل ان المشتق
 ثابت له المشتق منه الا نزي انهم يفسرون
 الناطق بما ذكرنا وان لم يقع تغير في شي وانما اذا
 بكر الفصل مستنقا وخاصة كذلك لم يكن المعنى
 لذلك مع التعريف بلما الثالث اذا كان الناطق
 شئيا له النطق يلزم ان يكون التعريف له
 للانسان دسما لاحد لان التشبيه عارضة
 له وحيث بان له ليس المقصود من قولهم معنى
 الناطق من له النطق ان المعبر في معناه عنوان
 التي فقط بل مقصودهم ان المعبر فيه مفهوم يصدق
 عليه ذلك العنوان وهو يصدق على نحو الحيوان كما
 ونحسب وانما سمي شئنا لشرح الماهية اياكم
 اي تحريم ذاتياتها وهو الحد او بوجه مما ذكرنا
 ما عدا ما هو الرسم فالمرق ما يكون بظوره سببا
 لا ككتساب تصور انبي اما بالكنة او انبي بغير عما
 عداه هؤلاء بظوره يخرج التصديقات اذا المتبادر
 من التصور التصور الساج وقلنا الا ككتساب الخ



يخرج الملزوم بالنسبة الى لوازمه البينة فان الاكتساب
 هو التخصيل بطريق اكتساب بان تصور المطلوب
 بوجه ما تم تحدي ذاتياتها وعرضياتها وتوقف
 بعضها مع بعض قاليفاقودي الى المطور تصور اللوازم
 البينة الحاصلة من تصور ذات ملزوماتها كما
 ليست كذلك لان اللازم ليس عن تصور قبل
 تصور الملزوم ولم يقصد تعريف اللازم بل انما
 لتصور اول الملزوم قبل ذلك من تصور اللازم
 بالتقدير والاختيار فلا يلزم منه اكتساب لان
 الاكتساب يقتضي التقدير والاختيار اي
 فهذا المكتسب واختيار اكتسابه وهما
 ليس كذلك ولان الاكتساب لتخصيل ليس
 حاصل وتصور الملزوم ليس لتخصيل تصور ذات
 اللوازم البينة بعد ما لم تحصل بل تصور ما
 في القلب وايضا بعض اللوازم البينة يتوقف
 عليه تصور الملزوم كالصبر لمعلوم النجى وما هو
 عدم الصبر لان المضاف من حيث هو مضاف
 يتوقف بظوره على تصور المضاف اليه فلا يكون
 تصور الملزوم سببا ولا سببا وكما نتفاه لتصور اللازم
 او الواقعة في التعريف لتقسيم الحدود وليس
 للحد بد ولا لتقسيم لحد وحيث ان قسما من
 الحدود تعريفه ما يكون بظوره سببا لا ككتساب
 تصور الشئ بكنهه وقسما منه تعريفه ما يكون
 بظوره سببا لا ككتساب تصور الشئ بوجه بكنهه
 عن جميع ما عداه اي بوجه غير الكنة بكنهه المقابلة

فهما في الحقيقة تغريقان لقسمين متخالفين في الحقيقة
 المحصورة منتزعا ركنين في ما هيبة مطلق المصدق
 كذا في شذوحي المواقف وتخرج المقاصد ان تغريف
 الشئ بالخواص التي لا يشتمل كل منها الا بعضا فسماته
 اي ان شئ يجب فيه ان يذكر للجسيم بطريق التقسيم
 تحصيل الخلاصة تشاملة كل فرد ما في ثبوته على عدد الاضافي
 وتقع كلمة اول بيان اقتسام الحدود لا للابتنام والتزويد
 لمناقاة ذلك للتخديد انتهى وبما تغرز على الدفاع
 ما اورد من ان التغريف انما يكون لما هيبة كس
 حيث هي هي وهذا التغريف لقسمين شذوحيين
 ووجه الدفاع ان هذا تغريف رسمي لاحد حقيقي
 والفرض من الاول حصول عيب في المرفق بالفتح عن
 جميع ما عداه لا معرفة كنهه وهذا حاصل بالدرسم
 ثم انه يفهم من كلام المواقف والمقاصد ان او الواقعة
 في التغريف لمنع الجمع ولا يصلح قول بعض الشراح انها
 لمنع الخلو لا لمنع التجميع **تنبه** قال بعض المتأخرين
 بعد ما عرف المرفق بالتغريف المتقدم ما هيبة
 والتغريف للحدود لا للحد وعلا من كون الانفصال
 يمنع الخلو كذا الروي عند شمس الائمة الاصفهاني انتهى
 قال بعض من كتب عليه قوله يمنع الخلو حيث يتحصر
 في شئين ولا يحتمل شئان **ان قلت**
 كيف يجوز تقسيم المحدود على سبيل الانفصال لما
 عن الخلو دون تقسيم الحد على هذا الوجه **قلت**
 لان الحدين لا يخبر عن ان يكونا قايما اذ لو كانا
 كذلك لوجب ان يكونا منتزعا وبين كنه البست

في ما هيبة المرفق ما لكس
 منتزعة

كذلك

كذلك لان ما يوجب التميز اعم مما يوجب الاطلاع
 على كنه الحقيقة فتعين ان يكونا ناقضين ويكون
 احدهما تاما والاخر ناقضا وعلى التوثيرين لا يلزم
 الاختصار في التقسيم لان الحد لنا فضل لكونه
 مركبا من الجنس البعيد والفضل يتولد بتولد
 الجنس البعيد ولا يصدق في ح الانفصال لما في
 من الخلو انتهى وتوقف في قوله لان ما يوجب
 التميز الخ بان مقابلته بما قبله فوجب جملة على
 ما يميز بعين كنهه فيكون ما قبله لما قبله لا اعم
 منه وفي قوله لان الحد لنا فضل لكونه مركبا الخ
 بان هذا انما يتم اذا ثبت كون الجنس البعيد
 في هذه المادة بتعدد ما هو غير معلوم على ان المساواة
 بين الحدين انما قضيت بشئ واحد ولذا بين
 الحد التام والحد الناقض بشئ واحد واجبة
 بنا على اشتراط المساوي بين المرفق والمرفق
 لا سيما بين الحد والمحد ودقا في ذلك ان يكون
 القسمين حدين قايما وكونهما غير ذلك واعلم
 انه وقع في قول الشئ المتقدم وعلا من كون
 الانفصال يمنع الخلو فوجب ان احدهما ما سبق
 والثاني التقسيم لو كان للحد لوجب ان يكون
 الانفصال منع الخلو لان ما هيبة الواحدة لا
 تكون الا احدا لم يورث من المتباينين واما اذا كان
 التقسيم للمحد ودقا في ذلك اي ولا يحد منه ان يكون
 الانفصال لمنع الخلو ولما كان الانفصال ههنا
 لمنع الخلو علم ان التقسيم للمحد ولا للمحد وفيه

ايضا نظر لانا لا نسلم ان الماهية الواحدة لا تكون الا
احدا المفهومين المتقابلين واما ان تكون كذلك ان لو
كانا حدين ثامين اما اذا كانا غيرهما فيجوز ان تكون
الماهية اياهما جميعا الا نزي ان ماهية الانسان
ان اذا حدث بالجسم النامي والناطق وبالجسم
الناطق تكون اياهما جميعا ولا ان المراد بالوجه
المميز عما عداه غير الكنه بقربينة المقابلة اذ لو حمل
على مجموعهم وقطع النظر عن قربينة المقابلة لزم ان
يكون قسمين اثني قسميهما وحيث يكون الا تفصال
يتمم الجمع لان قسميهما اثني ما كان مبايناه وسدح
منه تحت شئين اخر هذا واعلم ايضا ان صاحب
الكشف قد ذكر ان التقسيم ثاثة يكون للمحدود
وثاثة يكون للمحد وذلك لانه ان تناو القسمين
لفظ من الفاظ الحد فهو تقسيم للمحد وكقولنا
في تعريف الجسم انه ما يتركب من جوهرين والثر
فانه يشتمل للجسم المتركب من جوهرين وماله
ابعد ثلاثة وثاثة لا بدنا اول القسمين لفظ من
الفاظ الحد فيكون تقسيمهما للمحد كقولنا في تعريف
الجسم ايضا ما يتركب من جوهرين وماله ابعاد ثلاثة
وما نحن فيه من تعريف التعريف من الاول
اذ قد تناو القسمين فيه لفظ من الفاظ الحد وما
ما يكون حضوره سببا لا كتنسب حضور الشئ
فيكون التقسيم فيه للمحد وذلك لان
قلت هذا بطلان ان يكون كلام الكشف
مذا توجيها بقول الشئ المتقدمه وعلمته الخ ما

قلت

قلت لان ادني كل من تعريف الجسم
لمنع الجمع والخالو **فان قيل** لا يجوز تعريف
المعرف لانه لو كان للمعرف تعريف لزم التشلسل
وبيان الملازمة انه لو احتاج مفهوم المعارف الى
تعريف لا احتاج تعريف المعارف الى تعريف اخر والتشلسل
هكذا ذكره السيد في حواشيه شرح المطالع
اجيب بجوابين الاول ان معرف يعرف المعارف
عينه كلما ان وجوده وجود عينه وهكذا الجواب
سنع للملازمة اي اذا لا نسلم انه لو كان للمعرف
تعريف لزم التشلسل لجواز ان يكون تعريف
تعريف التعريف عينه كما ان وجود الوجود عينه
وايضاح هذا ان لنا سورا ثلاثة المعارف الذي هو
القول الشارح وتعريفه وتعريفه
والجواب بقوله ان الامر الثالث ما عيان المعنى
الثاني لان كل واحد منهما عين الاخر اذ كل منهما
عبارة عما يستلزم حضوره حضور الشئ كما ان
كل واحد من الوجود ووجود الوجود عبارة عن
الكون في احد المحطين بالذهن والخارج فاذا عرف
المعرف الذي هو الامر الاول وهو القول
الشارح بالامر الثاني وهو ما يستلزم حضوره
حضور الشئ لا يحتاج الامر الثاني الى تعريفه بامر
الثالث معا بهذا الامر الثاني لانه عينه والتعريف
بالعين لفظ لفظا ومحال معني فلا يلزم التشلسل
واعترض هذا الجواب بان معرف يعرف
المعرف ووجود الوجود لو كان عينه لزم ان

يكون المضاف غير المضاف اليه وهو محو وايضا لو كان
عنده لزم تعريف الشيء بنفسه ووجه هذا بان القابل
بالعينية قد لا يعدم صحة التعريف بالعين وجاعل
عدم صحة التعريف دليل على انقطاع التمثل ولا
يلزم على قوله بالعينية الحكم بصحة التعريف بالعين
وايضا معرفة معرفة المعارف اخص من معرفة المعارف فلو كان
حله لزم ان يكون الاخص عن الاعم والى ان تقول
العينية باعتبار الذات لان كل واحد منهما عبارة
عما يستلزم نظوره فتصور ان شي والاحصية والاعية
باعتبار عارضا وتولونه معرفة له نجا نقول في بحث
حسن الجنس من التقابرين وباني ايضا ما يقبده
الجواب الثاني يكون باحدا من
اما بان التمثل لا يلزم لان معرفة المعارف
اعني قولنا ما يستلزم نظوره فتصور ان شي المعلوم
لا يحتاج الى التعريف اصلا لان حيث الذات ولا من
حيث الوصف اما الاول فليداهة اجزائه ابتداء كما
او انها فان الاستلزام للتصور والشيء بداهة
او منتهية اليها اي كونه معلومة ما كنهها من
البداهات واما الثاني فانه الوصف الذي
كون هذا القول معرفة للمعرفة ايضا معلوم لانه
يصدق عليه انه معرفة صدق العام على كل
والعرف قد علم حكمه فتكون معرفة المعارف اخص
معلوما باعتبار صدقه معلوم عليه وعبر بعضهم
عن هذا بقوله ويمكن الجواب بان يقال معرفة المعارف
ما يصدق عليه مفهوم للمعرفة فلا يلزم من احتياج
المفهوم

المفهوم الى معرفة احتياج ما يصدق عليه المفهوم
المعرفة اليه فيكون الاعراض من قبل اشتباه المعارف
بالعارضات التي ويراد معرفة المعارف فان قلت
ان الفرق بين ذات معرفة المعارف ووصف معرفة
المعرفة والمعرفة المطلق قلت قولنا ما يستلزم
نظوره فتصور ان شي من حيث ما هو مع قطع النظر عن
كون مجموع هذا القول موصلا الى معرفة شيء آخر
ما هو ذات معرفة المعارف وعن كون ما يصدق عليه
هذا القول موصلا الى معرفة الشيء الذي هو المعرفة
هو وصف معرفة المعارف وباعتبار كون ما يصدق
عليه هذا القول موصلا الى معرفة شيء اخر اعم من
ان يكون ذلك الشيء هو المعرفة او شيء اخر اعم
من ان يكون هذا القول لنفس هذا القول
او غير ما هو المعرفة المطلق فتكون ذات معرفة
المعرفة عبارة عما يستلزم نظوره فتصور ان شي
مطلقا من غير اعتبار شيء اخر معه ووصف معرفة
المعرفة عبارة عما يستلزم نظوره فتصور الحاصل
الذي هو المعرفة والمعرفة المطلق عبارة عما يستلزم
نظوره فتصور ان شي اعم من ان يكون ذلك الشيء
هو المعرفة او شي اخر فتكون ان شي في ذات معرفة
المعرفة خاليا عن قدرتي العموم والخصوص وفي
هذا معنى معرفة المعارف بتقدير ايا خصوص وفي المعرفة
المطلق بتقدير ايا العموم البدي والعبارة الاحتمالية
في هذا المقام ان يقال ما يستلزم نظوره فتصور
ان شي مع قطع النظر عن ايجال مفهومه وايضا

افزاده موزان معرفة الم عرف وباعتبار افعال مفهومه
 هو وصف معرف الم عرف وباعتبار مطلق افعال اعم من ان
 يكون افعال مفهومه او افعال افراده هو مطلق الم عرف
 انصاف على ذات معزود الم عرف ووصف معرف الم عرف
فان قيل ما يستلزم نظوره تصور اني لا يصح
 ان يكون تعريف الم عرف لان تعريف الم عرف احصر
 من مطلق الم عرف لكون المفيد احصر من المطلق كما
 والتعريف لا يكون الا بالمساوي لا بالاحصر ولا بالاعم
قلت ما يستلزم نظوره تصور اني انما وقع
 تعريف الم عرف المطلق بحسب مفهومه وذاته من
 غير اعتبار شئ اخر معه ولا شئ له بهذا الاعتبار
 مستسا والمعرف المطلق اي مرادف له وان كان باعتبار
 انصافه يكون معرف الم عرف احصر من مطلق الم عرف
 فله مساواة ذاته واحصيه وصفه والتعريف
 باعتبار المساواة الذاتية لا باعتبار الاحصيه
 الوصفيه كما ان الكلي بحسب مفهومه اعم من
 الجنس لشموله النوع وعينه من الكليات بحسب
 وصفه يكون جنس الجنس احصر منه لكون
 المفيد احصر من المطلق كما مر في بحث الجنس
 وانما بان التسلسل في الامور الاعتبارية
 غير محال لا فطاعه بافتتاح الاعتبار وتجزئه
 ان يقال ان التسلسل يستلزم ان يكون
 وتوقف كل معرف على معرف اخر وتوقف على
 الاعتبار ينظر الى كل معرف من حيث كونه معرفا
 وبلا حظه من هذه الحيثية وانما اذا نظر اليه

من حيث ما هو ولا يحصل التوقف لان المفروض ان كل
 معرف يحتاج الى معرف اخر وذات الم عرف من حيث
 ما هو ليس معرفا فليجوز انتهائها الى ذاتها لا
 لا حظ فيها وصف كونه معرفا لانه ليس على الاعتبار
 ان يعتبر ذلك الوصف دائما وعلى تقدير ان يكون عليه
 ان يعتبره دائما لا يمكن ان يعتبره دائما لا شئ له
 اوقاته باشتغال ذاته من امور معاشته ومعاده وعلى
 تقدير ان يعتبره دائما لا يمكن ان يعتبره الى غير النهاية
 لا لقطع او قاطع حقيقة الاعتبار بالموت ولا بالتسلسل
 قطعا معني فوهم ان التسلسل في الامور الاعتبارية
 جاز ان التسلسل في الامور الاعتبارية لا يتحقق
 ولا يوجد وليس معناه ان التسلسل في الامور
 الاعتبارية موجود جاز هذا وقد علم من تعريف
 القول المتبادر بانه اما حد او رسم لانه ان كان
 مجرد الذاتيات فحد والا فحد رسم وقد عرف المص
 الحد فقال **الحد قول دال على ماهية الشئ اي**
 على كونه ماهية الشئ وانما قلنا على كونه
 ماهية الشئ لان كلاً من يمثل الرسم لانه يدل
 على ماهية الشئ ثم ان مراده بقوله دال الخ اني
 دلالة الكاشف على المتكشف فلا يرد القضية الدالة
 على كنهها ولا الملتزم والمرتب الدال على لازمه
 التبيين ولا اللفظ المركب الدال على ما وضع له قيمة
 قال في المطالع وحاشيته وان كان التعريف
 بغير الذاتيات والعرضيات فهو التعريف
 بالمتاك وهو اي التعريف بالمتاك بالافق

تقريباً بالعروضات لأن وجه المشابهة يكون امراً خارجاً
واعترض من بيان وجه المشابهة وقد يكون ذاتياً كما يقال
الانسان كالملاك في كونهما شاططين والفرس كالأسد
في كونهما حيوانين واحديان وجه المشابهة
لا يكون ذاتياً أصلاً ولا يخفى أن الذاتي في المثالين
هو ذاتنا طق والحيوان ووجه المشابهة هو كون
الشيء ذاتاً وحيواناً ومما من الاصول النسبية
والنسبية ذاتي نظر ان من التفرقة بالمثال فمعرفة
الكل بالجزئي كقول الادباء الاسم كزبد في كونه
والاعلى معنى في نفسه غير متغير ما حلا لازمة
الثالثة والعقل كضرب في الدلالة على معنى في نفسه
يقرن بلحد الازمنة الثلاثة وكما ان التي تعرف
بمثال هو جزئي لذلك التي كذلك يعرف بمقابلته
فان الذهب كما ينتقل الى التي من مشابهاة
ينتقل اليه من مقابلته فان الضد اقرب خطورا
بالتبالي مع فنده واحسن الامثلة ما تشتمل على
وجهي المشابهة والمخالفة كما يقال ارادة النفس
العقلية كرادة النفس الحيوانية في الاستعداد بالفعل
ومما يختلفان في ان الارادة العقلية تتعلق بافعال
على جميع واحد كالأفعال الطبيعية بخلاف الارادة
الحيوانية طها تتعلق بافعال مختلفة وكما ان
وجه المشابهة يكون امراً عارضاً لذلك وجه
المخالفة يكون امراً عارضاً مذكوراً من قبل التفرقة
بالمثال تقريبا المعقول بالمحسوس كما يقال
العلم كالنور في كونهما جوهري ادراك والجهل كالظلمة

في كونها خلافة ولما كان استنباس المعقول الناقصة
كفقدان الصبيان والمبتدئين صناع من اصل نسخة
الموافق من متباينة الكلام على مدد البحث الى آخر
الباب بالامثلة ضار استقرائها في مخاطبة الطلبة
الكثروا شيع قوله انفضه
قول صحيح ان يقال ثقابله انه صادق فيه او كما ذاب
ش القول هو المركب اللفظي حتمس للفضيلة المفروطة
او المركب العقل حتمس للفضيلة المعقولة واما في
القبول لا خراج المراكبات الا لتباينة طلبية كانت
كالاشروا الهى والنداء وغير طلبية كالقسم وافعال
المدح والذم وصيغ العفود كعبث واشتريك فان كل
مركب من هذه ليس بفضيلة بل هو من قبيل الضرورى
السارجه والمفردات الجوده عند هذا الحكم عند علم
الميزان فقد ظهر من هذا ان بعض ما هو كلام عند
التحاة لا يكون فضيلة عند علم الميزان والخراج
المراكبات التفتيدية لان صدق القول وكذبه
مطابقة حكمه للواقع كما هو المرئى عند منم والاعتقاد
كما ذهب اليه بعضهم اولها كما ذهب اليه بعض
اخر وعدم مطابقة حكمه للواقع اولها عتقاد
اولها على ما سر ولا حكم في الاستباينات والتفتيد
لان حكمه اذا لواقع في نفس الامر من طر في النسبة
ومما وقعها وعدم وقوعها ما ضيا كان او حلا او مستقبلا
فان النسبة لها طرقات احد منها الوقوع والثاني
الا وقوع فاذا قلت زيد قائم مثلك فقد اريت وقوع
فيا م زيد اي اوصلة السماع والمخاطب واذا قلت

زيد ليس بقائم فقد اريت لا وقوع قيام زيد وليس
في الاثنائيات او الواقع في نفس الامر وان كان
فيها او الواقع في الدهن فانك اذا قلت انضاحا
فقد اريت للمخاطب ما في ذهنه من طلب النصف
له **ومعنى اما محلية** كقولنا زيد كانت او ليس كانت **واما**
شرطية لان القضية لا بد فيها من ابقاء
النسبة للحكمة او ان تراعيها والنسبة ان كانت
تثبت مفهوم للمفهوم اي لا فرد مفهوم واقعية
القابلة بايقاعها او ابقاها محلية وان كانت
تثبت مفهوم عند ثبت اخر او تثبت
مباينة مفهوم للمفهوم اخذ القضية القابلة بايقاعها
او ان تراعيها شرطية منفصلة ومنفصلة انتهى كلامه
مذا يفيد ان النسبة في الموجبة والسالبة تثبت
سواء كانت القضية محلية او شرطية ومن هذا فرف
ايضا ان الشرطية **اما منفصلة** كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود حكم فيها بان وجود
النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا ليس ان
كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها فان
وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع **واما**
شرطية منفصلة كقولنا **العدد امار زوج** او
حكم فيها بان مباينة فردية العدد لذو جيبته
واقعة وكقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا
او ملقبا بملثما وبين حكم فيها فان مباينة الانساق
بملثما وبين للذو جيبه غير واقع **والجزء الاول**
من المحلية يسمى موضوعا لانه وضع للمحل عليه

والثاني

والثاني محموله على الاول **والجزء الاول**
من الشرطية المنفصلة والمنفصلة يسمى مقديما
والثاني ثالثا لذكره كذلك ومما مر من قولنا ان القضية
لا بد فيها من ابقاء النسبة وان تراعيها علم ان المحلية
والشرطية يقتضيها اما موجبة او سالبة وقد اشار الي
ذلك بقوله **والقضية اما موجبة** كقولنا في الجملة **لا بد**
ان حكم فيها بالابقاع **واما سالبة** حكم فيها
بالانتراع **كقولنا** في الجملة **لا بد ليس** كانت وكل
واحد اي من الموجبة المحلية والشرطية والسالبة
كذلك **اما خصوصية** كما ذكر **مثلا** وهو مثال
المحلية المخصوصة ومثال الشرطية المخصوصة المنفصلة
ان جيتني الان اكرمتك ومثال الشرطية المخصوصة
المنفصلة زيدا في هذا الان اما كانت واما غير كانت
ثم اشار الي المسورة المحلية وانها اما كلية او جزئية
بقوله **واما كلية** مسورة كقولنا كل انسان
كانت ولا يفتي من الانسان كانت واما جزئية
مسورة كقولنا بعض الانسان كانت وبعض
الا انسان ليس كانت وقد استفيد منه
ان المخصوصات اربع وانشار للمهمة بقوله **واما**
ان لا يكون كذلك اي لا مخصوصة ولا مسورة
وتسمى امثلة اي الاممال السور فيها كقولنا **الا انسان**
ان الانسان ليس كانت والحاصل ان الحكم
ي كل من الموجبة والسالبة اما على موضوع حكم
شخص وهي المخصوصة واما على غيره فان بين فيها
لكية الافراد كلا او بعضا يدكر السور اي اللفظ الدال عليه

فمحسوسة والامهولة واما في الشرطيات فان كان الحكم
 بينهما بالاعتقال او الانفصال في زمان معين مخصوص
 وتقدم سائرهما والا فان بين كنه جميعه او بعضه
 والامهولة مثال المحسوسة المنفصلة الكلية كلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال المحسوسة
 المنفصلة الجزئية قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان
 انسانا ومثال المنفصلة المحسوسة الكلية دائما
 اما ان يكون العدد زوجا او فردا ومثال المنفصلة
 الممهولة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 ومثال الممهولة اما ان تكون الشمس طالعة
 فالنهار موجود واما ان لا يكون النهار موجود
 واعلم ان الازمنة والاضاع في الشرطية بمنزلة
 افراد الحملية والمراد بالاضاع الاحوال
 العارضة للمقدم التي تجتمع مع الانفصال او الانفصال
 بين المقدم والثاني سواء كان بعضهما لا يحكم
 بعضا او بجماعه فهي في حق قولنا ان كان هذا
 انسانا فهو حيوان فتأمله وفعوده وضكاه
 وكونه في وقت الطلوع او الذوال وغير ذلك واعلم
 ايضا ان تنورا لوجبة الكلية ان كانت حملية
 كل وما في معناها من قاطبة وكافة ولا الاستقرار
 وسور الموجهة لكن بنية الحملية بعض ووجود
 وسور السالبة الحملية ان كانت كلية لا شيء ولا
 واحد وان كانت جزئية ليس كل وليس بعض
 وبعض ليس كقولك ليس كل انسان كانت
 وليس بعض الانسان فكانت وبعض الانسان

ليس كانت ولا تخفى ان دلالة ليس بعض وبعض
 ليس على السلب الجزئي ظاهرة للتفريع اللفظي بعض واما
 دلالة ليس على السلب الجزئي فغير خفا لان مفهوم
 لا لمطابق في رفع الايجاب الكلي وتحت المفهوم لازم
 وهو الرفع عن البعض مطلقا اي سواء كان مع الايجاب
 للبعض الاخر او مع الرفع عنه فمنها اربعة انواع
 من الرفع رفع الايجاب الكلي وهو مدلول اللفظ بالطاقة
 والرفع عن البعض الصادق مع الايجاب للبعض الاخر
 والرفع عن البعض مع الرفع عن البعض الاخر فضا
 ومدان القطان لا ارتفاع لا يدل عليهما اللفظ باحدي
 الدلالات الثلاث وكل واحد منهما فرد من افراد
 الرفع الثاني اللازم للرفع الاول **وان قلت**
 حيث كان رفع الايجاب الكلي يتحقق بالرفع عن
 الجميع وبالرفع عن البعض فكيف يكون ما فيه جزئية
قلت لان اللازم لم يدلول اللفظ وهو السلب عن
 البعض الا تربي ان من الجزئية بعض الحيوان
 ليس بكاسد واما الشرطية فتور الايجاب الكلي
 فيها دائما او كلما وسور الايجاب الجزئي قد يكون
 وليس دائما وليس كلما وليس مالا والغرض
 من ذكر الاسوار التمثيل بما فيه الاستنهار لا
 الحصر انتهى واعلم ايضا ان مدخل جميعه جزئية
 منفصلة والمنفصلة وكل مهمله سواء كانت حملية
 وهي التي وقع الحكم فيها على افراد الموضوع في
 الحملية بمعنى ان الحكم فيها صالح لتعلقه بكل الافراد
 وبعضها او شرطية متصلة وهي التي حكم فيها بالزوم

التالي للمقدم على وجه يصلح ان يكون في جميع الارض
او في بعضها او متصلة ومما التي حكم فيها التنا في الجزين
اولا تنا فيهما على وجه يصلح ان تكون في جميع الارض
او بعضها بينهما وبين الجزية من نوعها سلازمة اي
انها متلازمة فان طرد او عكسا والطرد هو التلازم
في الثبوت والعكس هو التلازم في الانتفاء بيان
ذلك في الجملة اما في جانب الاطراف فبيان يقال كلما
تحقق حكم على الافراد في الجملة تحقق حكم على بعض
الافراد وكلما تحقق حكم على بعض الافراد تحقق
الحكم على الافراد في الجملة لانه لو لم يكن كذلك لزم عدم
تحقق الحكم على تقدير تحققه ومما يخفى واما في جانب
العكس فيك يقال كلما لم يتحقق حكم على بعض الافراد
لم يتحقق حكم على الافراد في الجملة لانه لو لم يكن كذلك
لزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وانه مح وبجري
مثل ذلك في قسمي الشرطية **والمفصلة** ومما
التي حكم فيها بالثبوت لسببه او نفيها على تقدير
اخرى ومما **اما لزوم** **مبني** ان كانت دلائل الحكم
بالانضام لعلاقة بان يكون المقدم علة للتالي **فخر**
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او مطلقا
للتالي نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
او يكونا معا معلوي علة واحدة نحو ان كان النهار
موجودا فالعالم مضي ومن هذا الاخير التضايق
بين المقدم والتالي والتضايق هو كون احد الشيين
لا يفعل احدهما بل دون تفعل الاخر كما لا يوقه صا
والبنوة فان الابوة لا تفعل معلول للتولد الواقع

بين الاب والابن وليس احدهما علة للاخر اذ لو كان الابوة
علة للبنوة لتقدم انضاف الاب بالابوة على انضاف
الابن بالبنوة وليس كذلك لان الانضافين متحققا
معا عند تحقق التولد من غير تحقق قبليته ولا بعدية
خاتمة ولا زما بانه وان كان الحكم فيها بالانضام
بحرود الاتفاق من غير ان يكون احدهما سلازوما
للاخر والاخر لا يشر الى ما يشر الى هذا بقوله
واما اتفاقه نحو ان كان الانسان ناطقا
فالحيوان ناطق فانه حكم في مدته بالانضام بحرود
الاتفاق بين ناطقية الانسان ونا هغينة الحيوان
لانها خلقا كذلك وليس احدهما علة للاخر ولا هما
معلوي علة واحدة اذ لو كانا كذلك لما حوز العقل
انفكاك احدهما عن الاخر لا متناع انفكاك اللازم
عن الملزوم ووجود الملزوم بدون اللازم
مح لكن العقل يحكم بانه يجوز ان يكون الانسان
ناطقا والحيوان ليس بناطق وعكسها فان قيل
فان قيل الاتفاقية متممة على العلاقة
ايضا مهي من الملزومات لان الاتفاق الدائم
بين المقدم والتالي في الوجود امر ممكن فلا يذ
له من علة واجبة فذلك العلة امر واحد يقتضي
وجود كل واحد من المقدم والتالي او امران
سندان الى امر واحد احدهما يقتضي وجود المقدم
والاخر وجود التالي ولا يجوز ان يكون هو الذي
الامر ان غير مسند الى امر واحد لانه لو كان
كذلك لجاز لا يترافق بينهما وجواز الاقتراف

بينهما يتقن جواز الاقتران بين المقدم والتالي مع ان الفرض
 انهما متفقان في الوجود وهذا خلق
 والمنفصلة كما حقتبة كقولنا العدد ا ما زوج او فرد واما
 فرد وامي مانعة للجمع والخلو معك كما ذكرنا واما مانعة للجمع
 فقط كقولنا هذا النبي اما حجر او شجر واما مانعة للخلو
 فقط كقولنا اما زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق
ن المنفصلة الحقيقية هي التي حكم بالتنافي بين طرفيها صدق
 وكذبها اي ان طرفها لا يصدقان ولا يكذبان لانها مركبة من
 الشئ وتقيضه او من الشئ والمساوي لتقيضه ومما لا
 يصدقان ولا يصدقان ومانعة للجمع فقط هي التي حكم فيها
 بالتنافي بين طرفيها صدق فقط اي ان طرفيها لا يصدقان
 وكذا يكذبان بان يكونا متساويين واما كانت كذلك
 لانها مركبة من الشئ نحو هذا النبي اما حجر او شجر
 فاما لا يصدقان وقد يكذبان بان يكونا متساويين واما
 كانت كذلك لانها مركبة من الشئ والاحضر من تقيضه
 كقولنا هذا النبي اما شجر او حجر ومن العلوم ان وجود
 الاحضر يستلزم وجود الاغم ولو صدق طرفا ما لزم
 اجتماع التقيضين واما كذب طرفيها فلا يستلزم دفع
 التقيضين لان احدهما احضر من تقيض الآخر
 ولا يلزم من دفع الاحضر دفع الاغم ومانعة للخلو فقط
 هي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذا فقط اي طرفها
 لا يكذبان ويجوز ان يصدق كقولنا هذا النبي اما لا شجر
 او لا حجر فاما يصدقان على الاكساف ولا يجوز ان
 يكذبان اذ لا يكون شئ معين حجر او شجر واما كانت
 كذلك لانها مركبة من النبي والاغم من تقيضه فلو

بماض والاصل

كذب

كذب طرفا ما لزم دفع التقيضين لان دفع الاغم من التقيضين
 يستلزم دفع التقيض فاذا ارتفع التقيض والاغم منه فقد ارتفع
 التقيضان ولا يلزم من صدقهما اجتماع التقيضين لانه
 لا يلزم من صدق الاغم صدق الاحضر فاذا صدق
 لا يشترط مثلا يمنع صدق تقيضه وهو شجر ولا
 يمنع صدق الاغم من تقيضه وهو لا حجر ومثل المص
 لما نفع الخلو فقط بقوله كقولنا زيد اما ان يكون في
 البحر واما ان لا يفرق اذ كذبها ان يكون في البحر
 ويصدق اي بالخلو ممدوح وقد يصدقان بان
 يكون في البحر ولا يفرق غم ان المنفصلة الحقيقية
 انما تتركب من جزئين ولا تتركب من اكثر لما علمت
 من انها مركبة من النبي وتقيضه او المساوي
 لتقيضه فليس هناك شئ يخرج عنها حتى يجعل
 جزا ثالثا وتتركب من ثلاثة اجزا ظاهر جزان
 منها هما التقيض ومثل المنفصلة الحقيقية في هذا
 مانعة الخلو لانها مركبة من النبي والاغم من تقيضه
 فليس هناك شئ يخرج عنها حتى يجعل جزا ثالثا
فان قيل قولنا هذا النبي اما لا شجر او لا حجر مانعة
 خلوه وتخرج عن جزاها شجر وحجر وقد تكلمت
 من اكثر من جزئين فيقال بهذا النبي اما لا شجر او لا
 حجر او لا انسان فندخل تحت الجزء الثالث الشجر والحجر
قلت مديا غلط اذ الشجر داخل تحت لا حجر ولا حجر
 داخل تحت لا شجر فلم يخرج عنها شئ حتى يجعل جزا اخر
 واما مانعة للجمع فاما تتركب من اكثر من جزئين
 لانها مركبة من النبي والاحضر من تقيضه كما تقدم

فمنها ما يجعل جزأها لثا ودا وبعاء وبعاء من ياتي ما
 يصدر عليه التقيض او اعلمت بهذا فنقول المص **وورد**
تكون المفصلة ذات ذات اجزا كقولنا العدد اما
زائد او ناقص او مساو ليس على ما علمت من الذي
 يتركب منها من اكثر من جزئين انما هو ما نفعه الجمع فقط
 وقد استدلوا على بطلان تركيب المفصلة الحقيقية
 من ثلاثة اجزا بدليلين احدهما بان اجتماع التقيض
 وهو ان يقال عن احد الاجزا يستلزم تقيض احد منها
 والا لزم اجتماع التقيضين وتقيض احدهما يستلزم
 عن باقية والا لزم ارتفاع التقيضين فينتج عن
 احد الاجزا يستلزم عن باقية وهذا باطل لان
 فيه اجتماع التقيضين ثانيا فينتج ارتفاع
 التقيضين وهو ان يقال تقيض احد الاجزاي
 يستلزم عن ثانيا وعن ثانيا يستلزم تقيض
 باقية وتقيض احد الاجزاي يستلزم تقيض باقية
 فاذا قيل في العدد اما زائد او ناقص او مساوي
 فلا شك ان عن مساوي يستلزم تقيض ناقص
 والا لزم اجتماع التقيضين وتقيض ناقص يستلزم
 عن زائد والا لزم ارتفاع التقيضين فتظهر بهذا
 ان عن مساوي يستلزم عن زائد وهذا اجتماع
 التقيضين ولا شك ان تقيض مساوي يستلزم
 عن ناقص يستلزم تقيض زائد والا لزم اجتماع
 التقيضين **نبيه** ذكرنا ان قول المص العدد
 اما زائد او ناقص او مساوي مركب من جملة
 ومفصلة واعترض ما به ان نظر الي اداة الانفصال

كانت

كانت مفصلة ذات اجزا وان لم ينظر اليها كانت
 جمليتين ومما العدد زائد والعدد غير زائد وجيب
 بانه لما كانت الجملة الثانية شتملة على ثنتين
 ومما ناقص او مساو ولا يمكن التقيض عنها الا قد
 بمفصلة زو على ذلك ولا كذلك الا في فرد على اصلها
 ثم ان مثال المص ليس مقناه ان ينسب عدد الى
 عدد كما قد يقوم به بل المراد ان ينسب كل واحد
 الي ما اجتمع فيه من الكسور الطبيعية التسعة
 وهي النصف والثالث والربع والخمس
 والستين والسبع والثمن والستين والاعتر
 فالاثني عشر ان نسبتها الي باقية من الكسور
 الطبيعية وهي النصف والثالث والربع والستين
 كانت انكسور زائدة عليها والاربعه اذا نسبتها
 لما فيها وهو النصف والربع كانت ناقصة عنها
 والستين اذا نسبتها لما فيها من الكسور وهو النصف
 والثالث والستين كانت مساوية لها ولما قد
 من القضايا شرع في احكامها التي منها التناقض
 فقال **التناقض اختلاف قضيتين بالاجاب**
والسلب بحيث يقتضي نفي ان يكون لهما
صارفة والاخرى كما دية كقولنا زيد كان
زيد ليس بكا اي فالاختلاف بين المفردين
 نحو زيد وعمر وبين المفرد والعقبة ليس بناقض
 وخرج بقوله بالاجاب والسلب اختلاف
 القضيتين بالحمل والشرط وبالعدد والتخصيل
 وغير ذلك وانما كانت القضيتان المختلفتان بالعدد

والتحصيل بان تكون محمول احدهما محصلا ومحمول
الاخرى مودولا ليستا متناقضتين لانهما يكذبان
عند عدم الموضوع فلا يصدق زيد قائم ولا زيد لاقام
على زيد الميت لانها موجبتان والموجبة تقتضي
وجود الموضوع فعند اشتباهه لا يصدق مودولا
اصلا وتناقض القضييتين اعتبر فيه صدق احدهما
وكذب الاخرى وقد علم من ملذا ان الاختلاف
بين القضييتين بالعدول والتحصيل ليس من
التناقض لان الاعتبار في التناقض بينهما لاختلاف
بالاجاب والسلب وهو ان الشبهة واقعة
اولست بواقعة لما علمت من ان فتنظر الشبهة
دفعه وانما يرتفع الاجاب بالسلب ولذا كانت
في المتصورات بان ثبوت الشبهة وعدوله تناقضا
لان عدوله دفعه وقد اشار بعضهم الى هذا بقوله
والتحقيق في هذا المقام ان يقال ان يقتض هذا
الشي دفع ذلك الذي كما صرح جوابه فان ذلك الذي
ايجاب باسمي دفع ذلك الاجاب سلبا وان كانت
ذلك الذي تصور اسمي دفعه عدولا فكما ان الاجاب
والسلب لا يجتمعان ولا يرتفعان كذلك الثبوت
والعدول لا يجتمعان ولا يرتفعان فانه لا يوجد
شي في الوجود بين الذهني والخيالي يتصف بالثبات
واللاكانت ولا شئ لا يتصف باحد منهما كما انه لا يوجد
من حكم ذهني بان زيد انا ثبات وليس بكانت لما
ثبت من ان الشئ والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
فيكون التناقض في التصديقات راجعا الى حكم الحكم

وفي

وفي المتصورات الى الانضاف **فان قلت**
فلم لم يذكر واننا نقول المتصورات في ما به **قلت**
لوصوحه وقلة جدواه في الايضاح وقلة احكامه
بخلاف تناقض التصديقات فانه كثير النفع ولان
انواع القضايا من المطلقات والموجبات كثير
ولكل منها يقتض وقوله بحيث يقتضي لذاته الى ان
بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لذاته الى خارج
به شيان ما لا يقتضي الاختلاف فيه ان تكون
احدا مما صادفته والاخرى كاذبة نحو كل حيوان
انسان ولا شئ من الحيوان بالانسان ونحو بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بالانسان وما
يقتضي الاختلاف فيه ان تكون احدا مما صادفته والاخرى
لكن لا لذاته بل بواسطة مساواة المحمولين المقتضية
لان يكون اجاب احدهما في قوة اجاب الاخرى
وسلب احدهما في قوة سلب الاخرى نحو زيد
انسان زيد ليس بناطق انتهى قلت وانظرنا
وجه كون هذا ليس بالتناقض مع اتحاد انسان
وناطق ذاتا وان اختلفا فهو ما فانه انما يكون
التناقض في متحد المفهوم فتم التناقضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان ومحل رفع ارتفاعهما انما
هو عن محل يصح انضافه باحدهما ويمكن تقاردهما
عليه فالحال الذي ليس كذلك يصح ارتفاعهما عنه
فالغنى والبصر يصح ارتفاعهما عن الحابط مثلا يقال
الحابط ليس ببصير وليس باعمى لانه لا يصح انضافه
باحدهما وانما في الحقيقة ليسا يقتضيان بالنسبة

الفصل المذكور ومن هذا انه تعالى ليس له دخل العالم لانه لو
 كان كذلك لصاد من جنسه فوجب له ما يوجب له وذلك هو
 المحال واما كونه ليس بخارج عنها فلا نه لو كان كذلك لكان
 اما منفصلا به او منفصلا عنه وانفصاله عنه اما بمسافة
 منتها هبة او غير منتها هبة وكل ذلك يودي الى الافتقار
 الى المخصص انتهى اي ان كلا من انفصاله به او انفصاله
 عنه لا يكون الا بمخصص كما ان انفصاله بجوز ان يكون
 بمسافة منتها هبة او غير منتها هبة فانضاؤه بالحد
 لا يكون الا بمخصص ولو كان تعالى خارجا عن العالم لزم
 الافتقار الى المخصص وهذا باطل **ولا يتحقق ذلك**
 اي الاختلاف المذكور **لا بعد التفاضل** اي
 التفاضل المذكور بين واما زيد كاتب وزيد ليس
 بكاتب ونحوهما من التخصيصات **في الموضع**
 بخلاف زيد قائم عمر ليس بقائم **والجمل** بخلاف
 زيد قائم زيد ليس بقائم **والزمان** بخلاف زيد قائم
 اي في الليل زيد ليس بقائم اي نهان **والمكان**
 بخلاف زيد قائم اي في المسجد زيد ليس بقائم
 اي في السوق **والاضافة** نحو زيد اب اي تعدد
 زيد ليس باب اي ليكر **والعقود والفعل** بخلاف
 لخير في الدن سكر اي بالقوة وليس بسكر
 اي بالفعل **والجزء والصكر** بخلاف نحو الذبي
 اسود اي بعضه الذبي ليس باسود اي كله **والنوع**
 بخلاف نحو الجسم مفرق للبصر اي بشرط بيانه
 وعرف مفرق للبصر اي بشرط سواد ذره واعتزاف
 بانه قد توجد هذه الامور ويرتفع التناقض

وذكر

وذلك فيما اذا وجدت وحصل الاختلاف بالالة كقولنا
 زيد كائن اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي
 بالقلم التركي او بالعلة نحو ان كان عاملا في السلطان
 وغير عامل اي لغيره او بالمفعول نحو زيد ضارب
 اي غمروا وغير ضارب اي بكر او بالمر نحو عندي
 عشرون اي دينار او ليس عندي عشرون اي
 درهم او بالحال نحو جاني زيد اي راكبا واما جاني زيد
 اي ماشيا فالصحيح ان الاعتبار في تحقق التناقض
 وحل النسبة الحكمية حتى يرد الاستحباب والسلب
 على شئ واحد وحدها يستلزم جميع الوجدان
 التي يتوقف حصول التناقض عليها لان وحدة النسبة
 الحكمية انما تكون بوحدة اطرافها ووحدة قوتها
 وقوتها اطرافا واجيب بان اختلاف العلة والالة
 وغيرهما مما ذكره بوجوب اختلاف المحمول لان الكائن
 بالقلم الواسطي كائن بالقلم التركي والعامل
 للسلطان فغير العامل لغيره وميل ذلك **والنوع** ونقيض
 المواجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية كقولنا
 كل انسان حيوان ونقيض الانسان ليس بحيوان
 ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية
 كقولنا لا شئ من الانسان حيوان ونقيض الانسان
 حيوان **والنوع** هذا بيان للتناقض في واما دليلان
 للتناقض في الخصوصيتين والمهلكتان من المحصورات
 وقد علمت ان المسئلة المهمة في قوة الجزئية
 فكلا لا يكون بين الجزئيتين تناقض كذلك لا يكون
 بين المهملتين تناقض بل بين مهمة وكلية حيث

تكون احلاما موحية والاخرى سالبة لقوله يعتبر
في تناقض المحصورات ما من من الواحدات وقد
اشار له **النسب** بعد وسنذكر كلامه وقد اشار للم
الى دليل كون التناقض لا يكون بين كليتين ولا جزئيتين
وان اختلفا بالاجاب والسلب بقوله عقب ما تقدم
والمحصورات ان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد
اختلافهما في الكمية لان الكليتين قد يكونان
كقولنا كل انسان كاتب ولا ينفي من الانسان
كاتب والجزئيتين قد يصيد فان نقولنا بعض
الانسان كاتب وبعض الانسان ليس
بكاتب اعلم انه اعترض كلام المصير يا مور الاول
ان كلامه لا يفيد انه يعتبر في تناقض المحصورات
ما يعتبر في تناقض الموضوعات مع انه يعتبر
فهما ذلك وقد نبه على ذلك **النسب** فقال لا يتحقق
التناقض بين المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكمية
بان تكون احلاما كلية والاخرى جزئية واتفاهما
في الواحدات المذكورة فالوزاد بعد قوله في الكمية قوله
افضل كان اولى ليكون استنارة اليه الثاني ان قوله ما
ونفترض الموحية الكلية لم يرد من موضع وحده
ان لا يرد بعد قوله والمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما
الجزء وقد استدل به **النسب** ايضا لانه يثبت عليه وقد
اشار **النسب** الى ان قوله والمحصورات ان الجزئيتين لقوله
ونفترض الموحية الكلية والدليل انكم ما يكون احد
الاوسط عليه في الذهن وفي الخارج فان كان علة
في الذهن فقط فهو دليل اني نحو هذا محمول وكل محمول
منفرد

منفرد لا خلاط فان محمولة لتنفرد الاطلا في الذهن
فقط وما تنفرد الاطلا فمحمولة للمحمول ذهنا وخارجا
فان قلت مورد الاجاب والسلب في الكلين ونقد
فلم يحكموا بانها متناقضتان نحو كل انسان حيوان ولا ينفي من
الانسان بحيون **قلت** لان هذا انما يتحقق في بعض
المواد كما ذكرنا ولا يجدي في مادة يكون الموضوع فيها
اعم من المحمول نحو كل حيوان انسان ولا ينفي من
الحيوان ما انسان وفي كلام المصير استنارة فلهذا خذت
فان لان الكليتين قد يكونان والمعتبر في هذا الفن
انما هو القاعدة الكلية الحارضية في جميع المواد وكذلك
نقال في عكس السالبة تخالفي فان قد يكون
موجبة تكنه لا يطرده وسنذكر ذلك ان شاء الله
او في بحث العكس الثالث قد ثبت انه لا يرد
في التناقض من اتحاد الموضوع ولا شك ان موضوع
غير موضوع الجزئية او موضوع الاولي جميع الافراد
وموضوع الثانية بعض الافراد واجيب بان
المراد بان الموضوع في مسائل التناقض
الوصف العلوي وما الموضوع في الكلية والجزئية
وصف الانسان العلوي الواقع وصف الافراد
وكل واحد من كل وبعض وما يودي معنا ما
سور زابد على الموضوع واعترض بانه ان
اريد بان اتحاد الموضوع المعنى في التناقض لاتحاد
في التلقظ فهو خلاف قولهم لا يتفق المنطقي بالالفاظ
وان اريد لاتحاد في المفهوم فهو خلاف ما اظبقوا
عليه من ان المراد من جانب الموضوع انما هو الافراد

وان اريد الاتحاد في الماصد فلا ينسلم ان ماصدق
عليه مفهوم انسان السور بكل مصادق ماصدق
عليه مفهوم انسان السور ببعض واما ان اريد
بالاتحاد الموضوع ان يصدق الموضوع المسور
بكل على ماصدق عليه الموضوع المسور ببعض
وان صدق على شئ اخر فهو صحيح لكن يقتضي
الاتحاد بهذا لا يوفق في غير هذا الموضوع وكذا ان اريد
بالاتحاد الموضوع ان يكون ماصدق عليه بالاجاب
والسلب شيئا واحدا وانما يقتضيهم الى هذا
بقوله لا يشك ان البعض داخل في الكل فموضوع
القضية الكلية ملخص موضوع القضية الجزئية
في ان البعض الذي وقع موضوع القضية الجزئية
هو بعينه وقع موضوع الكلية عالة مافي
الباب ان يكون موضوع الكلية شتملا على
امر اخر وهو البعض الاخر ومثلا لا ينافي لكاد
الكلمة والجزئية فاذا قلت كل حيوان انسان
وبعض الحيوان ليس بالانسان فالبعض
من الحيوان الواقع موضوع الجزئية اعني الفرد
والبعض والحكمة هو بعينه وقع هو موضوع
الكلمة والكلمة افادت انبات الانسانية
لذلك البعض والجزئية افادت نفيت
عنه فكانت قلت الفرس مثلا انسان
وغير انسان فتوارد السلب واليجاب
على محل واحد فحصل التناقض جزا خلافا
لجزئيتين نحو بعض الحيوان انسان وبعض
الحيوان

الحيوان ليس بالانسان فانها يجوز ان يكون
عينا من فئتنا قضان ويجوز ان يكونا غيرين
فلا يتناقضان فالمتناقض فيهما ليس بجوز وانه
العكس هو من احكام القضايا ايضا ومراعاة
العكس المستوي لقوله **وهو ان نصير الموضوع**
محولا والمحول موضوعا وقوله نصير هو يستلزم
البيان لان العكس يطلق على معنيين على
الاستدلال المذكور وعلى القضية كما ضللت منه
فلولم يستلزم لصا ومعنى ثالثا وقوله الموضوع
اي او ما يقوم مقامه من المقدم في الشرطية
وقوله محولا اي او ما يقوم مقامه وهو الثاني
ويجزي مثل ذلك في قوله والمحول موضوعا
وخاصة مرادة ان العكس ان نصير
ما انصف اللفظ الموضوع متصفا لفظ المحول
وما انصف اللفظ المحول متصفا لفظ الموضوع
ولا شك ان المتصفا لفظ الموضوع في كل انسان
حيوان هو لفظ انسان والمتصفا لفظ المحول
هو لفظ حيوان في المثال المذكور وليس
المراد ان نصير ما انصف بعنوان انسان
محولا وما انصف بعنوان حيوان موضوعا
اذ المتصفا بعنوان كل من انسان وحيوان
افرادهما ان يلزم عليه حمل الايراد على افراد
ولا ان نصير عنوان الموضوع محولا وعنوان
المحول موضوعا لا يلزم حمل المفهوم على
المفهوم وكل من حمل ما حقق في تحقيق

المحصورات ولو قال المص العكس جعل الجزء
الاول من القضية ثانيا والثاني اولا لنسب
من هذا التكلف وتتملك عكس الشرطية بالاقوال
مع بقا السلب والاحكام بحاله اي انه
ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا كذلك
لان العكس لازم من لوازم القضية لا يتفكر
عنها في مادة من المواد لان الاعتبار في هذا الفن
القاعدة الكلية الجارية في جميع المواد والسلب
لا يلزم الايجاب دائما بل قاعدة لا يلزمه اصلا
كافي قولنا كل انسان ناطق فهذا لا يكون عكسه
سائنه بحاله وقاعدة يجوز ان يلزمه في بعض
المواد كما في قولنا كل انسان حيوان فهذا يلزمه
بعض الحيوان ليس بالانسان وان كان
الاصل سالما كان العكس كذلك لان
الاحكام لا يلزم السلب دائما بل قاعدة
لا يلزمه اصلا كما في قولنا بعض الابل ليس
بحيوان فحوز ان يقال في عكسه بعض
الحيوان ان بعض الابل للمعتبر ما يلزم في كل
المواد لما مر **والصدق والتكذيب بحاله**
اي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا
اذ لو صدقت القضية وكذب عكسها لزم صدق
الملزوم وكذب اللازم وهو محقق وقوله والتكذيب
يقضي انه متى كذبت القضية كذب عكسها
وليس كذلك في الملزوم لا يقتضي في
اللازم الا نفي ان قولنا كل حيوان انسان

كاذب

كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان
فكان على المص حذف قوله والتكذيب وحمل بعضهم
قوله والتصدق وقوله والتكذيب على التوزيع يعني
بقا الصدق بقى من جانب الاصل وبقا التكذيب
من جانب العكس بمعنى ان صدق يستلزم
صدق العكس وكذب العكس يستلزم كذب
الاصول وليس المراد ان كذب الاصل يستلزم
كذب العكس وانما يتم هذا بمراجعة ان العكس
لازم من لوازم القضية وان كذب الملزوم
لا يقتضي كذب اللازم وان كذب اللازم
لا يقتضي كذب الملزوم وتعتبر المص بالصدق
اولي من اعتبار غيره بالصدق لان التصديق
لا يقتضي وقوع الصدق بخلاف من غير بالصدق
ليس مصادفة له الصدق **و** الواقع بل ان
يكون الاصل بحيث لو فرض صدق لزم صدق
العكس **والموجبة الكلية لا للعكس**

كلية الجواز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وعلم جواز
عمل الاخصر على كل افراد الاعم كما اشتهر به
بقوله ان صدق قولنا كل انسان
حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل
تلعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان
حيوان نجد شيئا مبينا وهو ما بالانسان
وحيوان وهو ذات الانسان فانها انقضت
مفهوم كل من الحيوان والانسان فيكون **بعض الحيوان**
انسانا قال **النعم** بعد ما قرر كلام المص والاولي

ان يقال اذا صدق كل انسان حيوانا لزم ان يصدق
 بعض الحيوان **الناس** والاصدق تقيضه وهو لا
 يشي من الحيوان بانسان فيلزم المفارقة بين
 الانسان والحيوان لصدق ليس بعض الانسان
 حيوانا وقد كان الاصل كل انسان حيوانا هذا
 حلف وتضم ذلك التقيض الى الاصل لينتج سلب
 الشئ عن تقيبه فنقول كل انسان حيوانا ولا يشي
 من الحيوان بانسان بل لا يشي عن الانسان
 بانسان وهو انما كان هذا اولى مما ذكره
 المص لانه الذي يستعمله القوم في اثبات العكس
 لما ذكره المص واعلم ان الاثبات العكس لان اثبات
 العكس يكون بطرق ثلاث الاولى طريق

سافر باصله

والثانية الجزئية تنعكس
الجزئية وذلك لانه في الموجبة

الجزئية نحددنا مينا وهو فاعنوان وعنوان
 المحمول وهو افراد موضوع لاصل فليكن فيلزم
 من صدق عنوان المحمول على ان يصدق عنوان
 الموضوع على المحمول في ذلك الشئ المقامين فاذا صدق
 بعض الحيوان الانسان يلزم ان يصدق بعض
 الانسان حيوانا لانا نحددنا مينا وهو افراد
 الانسان انصف بكل من عنوان الموضوع وعنوان
 المحمول او نقول على طر بقة ما تقدم **الشم** يلزم
 من صدق قولنا بعض انسان حيوانا ان
 ان يصدق بعض الانسان حيوانا والاصدق
 تقيضه وهو لا يشي من الانسان حيوانا ويلزم

لا

لا يشي من الحيوان بانسان لان السالبة الكلية تنعكس
 كنفسها وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلق
 او تضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشئ
 عن تقيبه كما سر والاصل ان الموجبة هو كانت كلية
 او جزئية شرطية او حملية انما تنعكس موجبة
 جزئية نحو ان عموم المحمول او انما في بعض المواد
 كقولنا كل انسان حيوانا وكلما كانت النار موجودة
 كانت الحرارة موجودة فلو انعكسنا كليتين لزم حمل
 الاخصر على افراد كل الاعم في الجملة واستلزم الاعم
 الاخصر في الشرطية وكلامنا محال اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلانه لو استلزم الاخصر لزم
 ان يوجد الاخصر كما وجد الاعم وذلك بين البطلان

والسالبة الكلية تنعكس **سالبة كلية** وذلك

بين النفس وذلك لانه اذا صدق قولنا لا يشي
 من الانسان حجر وجب ان يصدق لا يشي من الحجر
 بانسان والاصدق تقيضه وهو بعض الحرات انسان
 وتضم الى الاصل هكذا بعض انسان ولا يشي من الانسان
 من النكل الاول بعض الحجر ليس **السالبة الجزئية لا تنعكس**

لها لزوما اي لا يلزم ان تنعكس والا لا يفيض بما
 يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق
 سلب الاخصر عن بعض الاعم ولا يصدق سلب
 الاعم عن بعض الاخصر لان الاخصر يستلزم
 اعمه فان قولنا مثلا بعض حيوان ليس بانسان
 كما نفردس وغير ما يصدق ولا يصدق عكسه
 وهو بعض الانسان ليس حيوانا حيوانا

بحجر وهو محال لانه سلب
 اني عن تقيبه هو

صدق مقتضاه وهو كل انسان حيوان والا لو جردا لكان
ليكون الخبز وهو حيوانا فثبت بقوله لذو ما لانه قد
صدق العكس في بعض المواد مثلا يصيد
بعض الانسان ليسن حجر ويصدق عكسه
وهو بعض الحجر ليسن با انسان انتهى **فان قلت**
قد تقدرا ان المعتبر في هذا الفن القوا غدا كلب
وعزها لا يعتبر فكان على المص ان يحذف قوله
لذو ما كما فعل صاحب التفسير وصاحب
الشمسية وهو واقع لان معنى انعكاس القضية
الي كذا لانه يلزمها ذلك لذو ما كليا فلي لزم في مادة
دون اخري لم يكن عكسا الا تدي ان الموجبة
المكسبة لما كانت تتعكس موجبة كلية في بعض
المواد وفي بعضها لا تتعكس كذلك وتتعكس
موجبة موجبة جزئية لم يقولوا والموجبة الكلية
لا تتعكس كلية دائما بل ذكروا انها تتعكس جزئية
قلت المص فقد بين حالها في الواقع
وان كانت بحسب اصطلاحهم لا تتعكس لكن
يجب ان لم يسل في هذا المسلك دون
عزها كالموجبة الكلية فتأمل **القياس** هو
من مقاصد النظر بقات وقوله **قول** جنس
مولف من اقوال المواد باقوال ما فوق الواحد
هذورة فثبت تأليف القياس من المقدمتين
سليم صفة لا قول وفيه إشارة
الي انه لا يستلزم في القياس كونها مسئلة في
نفس الامر فليتأمل العريف القياس

الذي

الذي فقد مائة كاذبة نحو كل انسان حجر وكل حجر جاد
فان ذلك اذا سلمها كانت النتيجة كل انسان جاد وقوله
لزم يخرج الاستغناء التام وهو احد حكمي
الجزئيات على الكلي كما تقول كل انسان يحرك قلك الاسفل
عند المضغ ومثلا لا يفيد العلم بمعنى الحزم بل الظن بجواز
ان يوجد من الجزئيات ما يخالف ذلك وقد وجد ذلك
في التماس وكقولنا كل حيوان غير الانسان لا يحضر
الجواز وجود ما يحضر من افراد الحيوان غير الانسان
وقد وجد واما الاستغناء التام وهو احد حكمي جميع
جزئيات الكلي المصروفة على الكلي فانه يفيد اليقين
كما تقول كل عنصر من العناصر متحركة في
الارض والماء والنار والهوا وكل واحد منها متحرك
فالاستغناء التام له حكم القياس وكهذا حوله الي
صورة القياس كما يقال في المثال كل العناصر
مدية الاربعية وكل الاربعية متحركة فكل العناصر
متحركة ويخرج التمثيل وهو حمل معلوم على معلوم
لمساواة في علة حكمه كما تقول النيد حزام لانه
مسكر كالحمر وهذا لما يفيد الظن ثم ان اخراج كل
من التمثيل والاستغناء التام بما ذكرنا
على ان المراد بلزوم القول الاخر لذو العلم به
بمعنى الحزم واما ان اريد بلزوم القول الاخر
لذو العلم او الظن به فلا يخرج عن التعريف
بهذا القيد وقوله **عها** يخرج المقدمتين المستلزمين
احدا مما تقول لك زيد قائم وعمر ذاهب فانهما
اقتضيان يستلزمان احدا مما يستلزمان الكل

من حيث ما هو المحذور فليس لكل واحدة من هاتين محذور
 حصول احدهما والا لزم ان يكون الجزء مستلزما
 للجزء وايضا حصول الجزء ليس بموقوف على حصول
 الكل بل الامر بالعكس فحصول الكل ملزوم لحصول
 الجزء لا العكس ولكما صرح ان معنى لزوم القول
 الاخر عن الاقوال ان يكون لكل قول منها وخلا في حصول
 القول الاخر وهذا غير موجود في القضيةين المستلزمين
 احدهما قبل ويخرج به ايضا الاقوال التي لزم عنها
 قول اخر فحصول المادة لا يعد نفسها اذا لم ينفك
 من اللزوم عن التي اللزوم عن نفس ذلك التي
 كما في قولنا لا شئ من الاشياء كحجر وكل حجر جماد
 فانه يلزم عنه لا شئ من الاشياء كحجر جماد
 فحصول المادة اذ يكون في غير هذه المادة كما
 نفقد ما يعتبر فيه كما بحاجب الضغري وفيه
 نظر اذ هذا يخرج بقوله لدا هو قوله **فان**
 احترز به عن اقوال لزوم عنها قول اخر لداها
 بل بواسطة مقدمة اجنبية او بواسطة
 عكس فنظر احدي المقدمتين اي يكون
 انتاجه بواسطة لازم احدي المقدمتين او كحصول
 المادة فالاول كفاية للمساواة وهو ما وقع
 فيه التي الواحد محمول على شئيين وثالثا بتا
 لهما ونسبته بعضهم مما نزلت من قضيتين
 يكون متعلق بمحمول او لا مما موضوع الاخر
 خوا مساو له **وساوي** **فان** استلزمه
 للنتيجة بواسطة قضية اجنبية صادقة وهي

ان

ان مساوي المساوي لشيئ مساو لذلك الشيء
 وكقولنا الماء في الدن والدن في البيت فالما في
 البيت لان ظرف ظرف التي ظرف لذلك الشيء
 وكقولنا **ساوي** **وساوي** **ساوي**
 فالساوي **ساوي** لان ساويين المباين مباين وهذا
 يبتغي الاستلزام اذ الذبب القضية المذكورة
 كخواتم ثمان نصف الاربع والاربعه نصف
 الثمانية فلا يلزم الاثنان نصف الثمانية
 لان نصف نصف الشيء ليس نصف ذلك
 التي وقد اشار الى هذا فقصر الاستدراج حيث
 قال نصف قوله لداها ما قضية احترز اعم
 مثل قياس المساواة فان استلزامه بواسطة
 مقدمة اجنبية غريبة حدث بصدق بتحقيق
 الاستلزام كما في المساواة والظرفية وحيث
 لا فلا كما في النصفية والربعية وغيرهما التي
فان قلت حقه ان يحذف لفظ مثل حيث
 ونقول احترز اعم قياس المساواة **قلت**
 اذ ادقنا بين المساواة ما وقع فيه المساواة
 محمولا برئين **فان قلت** الاحتراز به
 عن مثل قياس المساواة لا يفيد الاحتراز
 به عن نفس قياس المساواة **قلت**
 المراد من هذه العبارة انه احتراز به عن قياس
 المساواة ومثله **فان قلت** ما فسر
 به قياس المساواة ولا يشمل الكل الثاني
 فانه محل فيه التي الواحد محمول على شئيين

نحو كل **ج ب** ولا شيء من **ا ب** **قلت** وقد اعتبر
 فاني قياس المساواة ان يكون الشيء الواحد قابلاً
 للشيئين وفي الشكل الثاني هو مستلوك عن الشيء
 الذي جعل عليه واما ان في قياس المساواة بما فيه
 به بعضهم فلا ورود **فان قلت** على الخراب
 الاول ما نقول في قياس ما مثلنا كقولنا ليس
 بمساوٍ **و ب** ليس بمساوٍ **ج** وكقولنا مساوٍ
ب و ليس بمساوٍ **ج** نحن اي فيلها **قلت**
 اما الاول فلا يعتبر انتاجه لا يتقارب الجواب الصغير
 فيه وقياس المساواة ينبغي ان يكون مثلاً
 على شرط شكل من الاشكال الاربعة واما الثاني
 فانه ينتج لذاته ان ليس بمساوٍ لا طراد الانتاج
 في جميع اقسام هذا النوع من التركيب بحيث لو ارد
 لنا المساواة بالنصف وقلنا الاثنان نصف
 الاربعة والاربعة ليس نصفاً للستة ينتج
 المساواة اعني قولنا الاثنان ليس نصفاً للستة
 فلا يكون بهذا ايضا قياس مساواة لان قياس
 المساواة ما يكون صدقاً في كل حالة فاما
 لصدق المقدمة القريبة لاني جميع المواضع فكل واحد
 منها ليس قياساً للمساواة اما الاول فلعدم اعتباره
 بنا على انتقائنا الجواب الصغير وجوب كون قياس
 المساواة على فاقول شكل من الاشكال الاربعة واما
 الثاني فلان انتاجه السلبى اعني قولنا ليس
 مساوٍ انتاج لذاته لا بواسطة قضية عينية توجد
 هذا الانتاج في جميع مثل هذا التركيب ومثال

ما يكون انتاجه بواسطة عكس احدي المقدمتين
 اي بواسطة لازم احدي المقدمتين لان عكس
 المقدمة لازم لها قولنا جز لجوهر بوجب ارتفاعه
 ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب حياً
 ارتفاعه ارتفاع الجوهر اما المقدمة الاولى فلان
 انتقائنا الجز يستلزم انتقائنا الكل واما المقدمة الثانية
 فلان ارتفاع نقبض الشيء لا يستلزم ارتفاع ذلك
 الشيء فان ارتفاع العرض لا يستلزم ارتفاع الجوهر
 مع انه نقبضه فان هذا القول قياس من
 الشكل الثاني منج كقولنا بعض الجوهر ليس
 بجوهر بنا على ان الكبرى سالبة معدولة الموضوع
 واذا حولنا الشكل الثاني الى الاول بواسطة لازم
 الكبرى اي عكسها بعكس النقبض وقلنا جز لجوهر
 بوجد ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما يوجب ارتفاعه
 ارتفاع الجوهر جوهر ينتج جزء الجوهر جوهر
 فالنتيجة الاولى حصلت من ذات القياس
 الاول والنتيجة الثانية ان استندت الي
 ما بعد الخويل اعني الشكل الاول فهي ايضا
 من ذات القياس وان استندت الي ما قبل الخويل
 اعني صورة الشكل الثاني الذي اعتبر فيه حياً
 عكس النقبض حتى بواسطة صورة الشكل الثاني
 بالنسبة الي النتيجة الثانية لا يكون قياساً
 لا يتفق من قيوده وهو كون النتيجة من ذاته
 لا بواسطة امر اخر وان كانت قياساً بالنسبة
 الي النتيجة الاولى **فان قلت** فيلزم ان

يكون المبدأ من الاشكال بالعكس المستوي غير قابل
لكونه ايضا بواسطة **قلت** لا ينسلم ان انعكس
المستوي كعكس المنقصر بواسطة لانها مفسدة
بالقدرة العزيمية التي هي عبارة عما يكون حدود
سودا في القياس فيه غير سلبية ومعلوم ان
الحدود في العكس المستوي سلبية دون عكس
المنقصر بواسطة قياس المسألة وانه قاله بعض
الفضلاء وتقدم مثال بالذات فيه النتيجة
تخصيص المادة وقوله **قول آخر** ما هو النتيجة
ومعنى آخرتها ان لا تكون احدي مقدمتي القياس
الاخراني من الصغرى والكبرى والاستثنائي
من الشرطية الرافعة والوافضة واما انها
لا تكون جزاء من احدي المقدمتين فغير سلتزم
وانما اشترط الاخرية بالمعنى المذكور لئلا يلزم
الحزبان او المصادرة وذلك لان النتيجة اما
ان تكون عين المقدمتين او عين لحدتهما او عين
جزء احداهما فان كانت عين المقدمتين او عين
احدهما لزم التكلم بالجهتيان اي الكلام الذي لا
يفيد كما نقول العالم متغير وكل متغير حادث
لان العالم متغير وكل متغير حادث وان كانت
عين احدي المقدمتين لذات المصادرة المصغرة
تكون المدعى جزء الدليل فلا يفيد المطالبة
اي الدليل على الدور كما نقول العالم متغير لان
العالم متغير وكل متغير حادث وبيان الدور ان
معرفة المدعى موقوفة على معرفة الدليل فاذا كان

المدعى

المدعى جزء الدليل لزم توقف معرفة الدليل على
معرفة له توقف معرفة الكل على معرفة الجزء فليز
الدور وهو محو وان كانت عين جزء احدي المقدمتين
فلا يلزم سببها فان **قلت** المدعى موقوف
على كل واحد من المقدمتين وكل واحد منهما موقوفة
على كل جزء من اجزائها فان كان المدعى عين
جزء احدي المقدمتين لزم الدور كما في القياس
الاستثنائي فانه قد يكون فيه المدعى عين جزء احدي
المقدمتين وذلك حينئذ استثنائي عين المتقدم نحو ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فالنهار موجود فان التصديق بوجود
النهار موقوف على الملازمة بين طلوع الشمس
ووجود النهار وهو موقوف على تصور طلوع الشمس
ووجود النهار فليز ان يكون النهار موجود موقوف
على النهار موجود فتدور **قلت** اللازم
على ما قدرت من توقف التصديق بوجود
النهار على تصور وجود النهار والتصور غير
التصديق فيكون الموقوف غير الموقوف عليه
وان اتخذ اذا تأو هذا القدر من التعابير يكفي في
انزاع الدور قال بعضهم قلت قلنا ان يقول
فعل هذا يلزم اكتساب التصديق من التصور
فان قيل القضية المركبة تصدق
عليها فخراف القياس لانها مركبة من قضيتين
يلزم عنها لذا انها قول اخر وهو عكسها ياخذ
العكس بين كقولنا بعض الكائنات لا دائما فان

الادوام اشارة الى مطلقة عامة مرافقة لما قبلها في
الكيفية بخلافه كما في الكيفية فهو اشارة في المثال
المذكور الى بعض اركان التيسر يا بصر **والجواب**
ان يقال المراد بالذووم الذووم على طريق
الاكتساب كما مر نحوه في بحث التعريف **واجيب**
ايضا بان القضية المركبة اتخذت بالتركيب كذا
لا تطلق عليها **انها اقوال** وان كانت قبل هذا
اقوالا فليست القضية المركبة اقوالا **بالفعل**
والقياس يجب ان يكون اقوالا **بالفعل** ولكن
سامري بانه واذ كان فقيضا **مذكورا** في القياس
بالفعل امتنع التصديق بها **اذ** مع التصديق بتقيضا
لا يمكن التصديق **بوجه** الدخ ان المراد بذكر
النتيجة في القياس ذكر صورتها **اي اجزاها** على
الترتيب الذي في النتيجة بدون اعتناء بالحكم
فيها **وكذا** المراد بذكر التقيض **ذكر اجزا التقيض**
على الترتيب الذي في التقيض بدون اعتناء
الحكم الا نرى ان النتيجة تخيل الصدق والكذب
والمذكور في القياس لا يحتملها انتهى **بمع** بعد
ما فرغ من تقسيم الى اقتراني واستثنائي **تسمى** في
تقسيم كل بيان احكامه **وبدا** بالاقتراني وانشار
الى انه مشتمل على حدود ثلاثة موضوع المطلوب
ونحوه **واللحد** بغيرها **قال** **والحد** **وبين** **ما**
مقدري **القضايا** **سواء** **كان** **محمولا** **ام** **موضوعا** **ام** **قد** **ما**
تا **بما** **فصل** **في** **القياس** **بما** **اوسط** **لتوسطه** **بين**
طريق المطلوب كقولنا في القياس المذكور **ونقول**

المطلوب

المطلوب **يسمى** **حدا** **اصغر** **لانه** **في** **العالم** **اقل**
افراد من المحمول وقد يكون مساويا له **ونحوه**
حدا **الكبر** **لانه** **في** **العالم** **اكثر** **افراد** **واعلم** **ان**
النتيجة من حيث تفرعها على القياس وحصولها
منه تسمى نتيجة ومن حيث انها تطلب
بالقياس تسمى مطلوب **والمراد** **بالمقدمة** **ههنا**
هي **القضية** **التي** **جعلت** **جزا** **من** **القياس**
وتسمى **الموضوع** **والمحمول** **حدا** **لكونها** **طرفين**
للقضية **والحد** **في** **اللغة** **الطرف** **والا** **اوسط**
فيقع **طرقا** **دائما** **والمقدمة** **التي** **فيها** **الاصغر**
تسمى **صغرى** **لان** **فيها** **الحد** **الاصغر** **والتي** **فيها**
الاكثر **تسمى** **كبرى** **لان** **فيها** **الحد** **الاصغر** **وتسمى**
المثالفة **الحاصلة** **من** **اجتماع** **الكبرى** **والصغرى**
تسمى **النتيجة** **لانه** **بالحقيقة** **الجسمية**
الحاصلة **من** **احاطة** **الحد** **الواحد** **او** **الحدود** **قالة**
بعضهم **ويريدون** **ان** **الشكل** **حقيقة** **هو** **الحقيقة**
الجسمية **الحاصلة** **من** **احاطة** **الحد** **الواحد** **على**
النهاية **كما** **في** **الكريات** **او** **الحدود** **كما** **في** **النهايات**
كما **في** **المضامات** **بالمقدار** **الذي** **هو** **غبار** **ه**
عن **الا** **من** **اد** **الطولي** **والعرضي** **والعمقي** **واما**
اطلاق **الشكل** **على** **الحقيقة** **المعنوية** **فانما**
هو **على** **سبيل** **تشبيه** **الحقيقة** **المعنوية** **بالحقيقة**
الجسمية **فاطلاقها** **على** **الحقيقة** **المعنوية**
بحار **علاقة** **المشابهة** **واقتران** **الصغرى** **في**
والكبرى **في** **الاجاب** **والسلب** **وفي** **الحقيقة**

كبره

والجزئية نسبي فزبنة وضربا **الاشكال اربعة لان**
الحدا الاوسط ان كان محولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول لانه يدعي الانتاج وارد على نظم
الطبع اي على حكم الطبع ومتنقي العقل فان الطبيعة تتجول
على ان تنتقل من النسبي الى الواسطة بان يتصور العقل
اولا العالم ثم يتصور الواسطة وهو متغير التي تقتضي حكم
المطلوب اي يقتضي حكم الواسطة اي الحكم بها على العالم
والحكم عليها بالحادث المطلوب ووجه انتقنا الحكم بالواسطة
والحكم عليها بالمطلوب انك اذا حكمت على العالم بانه متغير
فحكمت على جميع افراد المتغير بانه حادث او متغير ذلك
حكم على العالم بانه حادث وما ذكرناه من حكمها متاخر
لحكمها وعليها ذكره بعضهم وذهب بعضهم الى ان المراد
به الحكم عليها انما قال فان قلت المقتضي للمطلوب
هو الحكم ان اي الحكم بها والحكم عليها كما ذكرت اولا لا حكم
عليها فقط والالزم ان تكون المقدمة الواحدة
منتجة وليس كذلك قلت العدة في الافتضاء وحكم
الواسطة والحكم الاخذ لعل لان محال العلم بالتضديقي
بكمال العلم بالطرفين ولا حقا ان محال العلم بالموضوع
الذي هو احد الطرفين يقتضي العلم بمحصول كل فرد
من افراده وباتصاف ذات الموضوع بوصفه اعني
عند الوضع وان العلم بالخصوصيات والاضافات
يستلزم الحكم على ان شي بالواسطة لان ان شي مودات
الموضوع والواسطة وصفه ومحال العلم بكل متغير
حادث مثلا يقتضي الاطلاع على كل فرد من افراد
وعلي ايضا فبه بالتغير فيكون قولنا العالم متغير
واحدة

داخلك في قولنا وكل متغير حادث فصاح اسناد الافتضاء
الى الحكم على الواسطة وحده لما يدلنا **فان قلت**
ما وجه قولك لانه يدعي الانتاج هل لا قلت وهو يدعي
الانتاج **قلت** لا يخفى انه اذا كان يدعي الانتاج
ليكون انتاجه اوليا نسبي شكلا اوليا لذلك **وان**
كان بالعكس اي وان كان موضوعا في الصغرى محولا
في الكبرى **فهو الرابع** لقولنا كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق **فان قلت**
اذا كان الحدا الاوسط موضوعا في الصغرى محولا في
الكبرى يكون طرفا المطلوب واقعين فيه بقدرتين
فيمتضي ان يكون انتاج الشكل الرابع هو وضع
الانتاجا فلان المقصود من القياس هو انتفاع
المقارنة بين طرفي المطلوب والمقارنة في الشكل
الرابع حاصلة دون الاشكال الباقية فما وجه
حكمهم بانه بعيد عن الطبع حدا **قلت**
وجهه ان المقارنة شبيهة المضادة وايضا لما وقع
موضوع المطمحولا في الصغرى ومحوله موضوعا
في الكبرى احتيج عند تركيب النتيجة الى جعل
المحمول موضوعا والموضوع محولا فاختص الى تعيينين
وباتي الاشكال ليس فيه كذلك اما الاول فليس فيه
واخذ من التعيينين اما الثاني ففيه تغير واحد وهو
جعل الطرف الثاني من طرفي المطلوب محولا لا نهما
وقعا في القياس موضوعا عن عند تركيب النتيجة
وكذا الثاني فيه تغير واحد وهو جعل الطرف
الاول من طرفي المطلوب عند تركيبها موضوعا لثبوتها

في القياس محمولين **وان كان موضوعها فيهما محمول**
الشكل الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ثا طر
 فبعض الحيوان ثا طر **او محمولها فيهما محمول**
 كقولنا كل انسان حيوان ولا يشي من القدس من حيوان
 ولا يشي من الانسان بقرس وانما كان هذا ثانيا
 وما قبله ثا ثالا ان مدنا بشارك الاول في اشرف
 مقدمته ومي الصغري لاشفاها على موضوعها
 المطلوب وذلك بشارك في احسن مقدمته
 وهي الكبرى لاشفاها على محمول المطلوب وانما كان
 موضوع المطلوب اشرف من محموله لانه الذي لاجله
 المحمول لمخالفة اياه في كلتا مقدمته فكان بعيدا
 عن الطبع جدا حتى استغفاه بعضهم **هذه هي**
الاشكال الاربعة المذكورة في الطوطم بما قد علم مما قد رتبنا الفرق
 بينهما بحسب الماهية وبيان ترتيبها في اشرف
 ثم ان الاول ينتج المطالب الاربعة الكليةين كما
 ولحزبتين الموجبة والسالبة كما سيأتي والثاني
 انما ينتج السالبة والثالث انما ينتج الجزئي
 موجبا او سالبا والرابع ينتج الجزئي كما مر
 وينتج السلب الكلي وقد نظمت ذلك فقلت
 واول اشكال كل مطلب **ينتج من سالب وموجب**
 والثاني للسلب وما يلبي **ينتج الجزئي في قسميه**
 والرابع لموجب جزئي **وسالب جزئي او كلي**
 وقوي وما يلبي اردت به الشكل الثالث ثم ان
 قوي وموجب يحمل ان يقدر بالكسر كما نقول
 الموجبة وهو الا نسب بمقابلته بسالب ولكنه

بحار صا وحقيقة عرفية وحتم ان يقدر بفتح الجيم وياوح
 حقيقة الا انه لا يناسب بمقابلته بسالب وكذا يقال
 في الموجبة اذ عرفت هذا فقول بعض الشراح ان
 الثالث والرابع والحزبتين لا الكلية انتهى فيه
 نظرونا في الاشارة الى شرط كل شكل ان تتبادله
والشكل الرابع منها بعد عن الطبع جدا لمخالفة
 الاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعي في كلتا
 مقدمتيه **والذي له عقل سليم وطبع سليم لا يحتاج**
الى رد الثاني للاول لانه لغاية قربه من الاول
 يتقارب سبب استقامة الطبع لنتيجة من غير طلب
 رده للاول بخلاف الثالث والرابع فانها بعيدا
 عن الاول بالنسبة اليه ولا شك ان مجموع الاشكال
 نزلت للرد بل الى اول الاول وهو الضرب الاول منه بل
 الى الصغري من اول الاول كما علم في المطولات انتهى
 قلت قد ذكرنا عند تقسيم العلم الى نظري وصروي ان
 الاكتساب بالنظر يكون من معلوم يدعي او نظري
 ولكن لا بد من الاشارة الى انه لا يشك ايضا ان
 القياس الاستثنائي يرد الى الاكثر اني وبالعكس
 فنشال الاول ان يرد قولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة ينتج فالنهار اي
 قولنا منذ زمان طلعت فيه الشمس وكل زمان طلعت فيه
 الشمس فهو نهار ينتج ان هذا الزمان نهارا وبيان
 الثاني رد العالم متغير وكل متغير حادث الى قولنا كلما كان
 العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فيكون حادثا **انما ينتج الثاني**
عند اختلاف مقدمته بالاجاب والسلب اي وكلية

كبراه اذ لو كانتا موجودتين او سالبتين لاختلقت
النتيجة وكذا لو كانت الكبري جذبية وهذا لا يخالف
كون النتيجة لازمة لذات القياس وبسبب هذا
اختلاف ما يقتضيه الذات وينافي الاختلاف
النتيجة اما في الموحين فلا تة تصد وكل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان ولحق الاجاب ولو قلنا
الكبري بقولنا وكل فريس حيوان كان لحق السلب
واما في السالبتين فلا تة تصدق لاشي من
الانسان بحجر ولا شئ من الفريس بحجر ولحق
السلب ولو قلنا الكبري بقولنا ولا شئ من
الناطق بحجر كان لحق الاجاب واما في جذبية
الكبري فلا تة تصدق لاشي من الانسان
فريس وبعض الحيوان فريس ولحق الاجاب
ولو قلنا وبعض الفضا هل فريس كان لحق السلب
وكذا تصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض
الجسم ليس حيوان ولحق الاجاب ولو قلنا
وبعض الحجر ليس حيوان كان لحق السلب
والنتيجة في ان اتحاد المقدسين كيف لا يوجب
اتحاد النتيجة ابان اجابها فلا تة قد حمل في هذا
الشكل شئ على شئين لا يقتضي حمل احد
الشئين على الآخر اذ قد يكون متباينين
كما في حمل الحيوان على الانسان والفريس وقد
لا يكونان متباينين كما في حمل الحيوان على
الانسان والناطق واما في السلب فلا تة
قد سلب فيه شئ عن شئين وهو لا يستلزم
سلب

سلب احد الشئين عن الآخر لان الشئين
قد يكونان متباينين كما في سلب الحجر عن
الانسان والناطق ولا يكون اجاب المقدسين
في الشكل الثاني مقتضا لاجاب النتيجة ولا سلبها
تسلبها بالنكته المذكورة وانما كان اختلافا
المقدسين بالاجاب والسلب بوجب سلب
النتيجة لان اختلافا ما يوجب سلب الاكبر عن
الاصغر وانما لان حصله حمل الشئ على احد الشئين
وسلبه عن الآخر كحمل الحيوان على الانسان وسلبه
عن الحجر في قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من
الحجر حيوان ومضى كان لذلك يلزم التناقض بين
الشئين لان تنافي اللوازم يوجب تنافي الملزومات
لانه لو اجتمع الملزومات مع تنافي لوازمها لزم
اجتماع اللوازم ايضا لان اجتماع الملزومات
ملزوم لاجتماع لان وجود الملزوم يستلزم
وجود الملازم فلان تكون اللوازم متناقضة وقد
قد ضامنا مبتلازمة هذا خلقا اذا انصف الانسان
بالحيوانية والحجر باللاحويانية يلزم ان لا ينصف
الانسان بالحريية اذ لو انصف بها لزم انصافه
بالحيوانية ايضا لان كل حجر لاحويان فيلزم
انصاف الانسان بالحيوانية واللاحويانية
وهو محال وهذا هو السبب في اختلاف المقدسين
بالاجاب والسلب في الشكل الثاني وقد ذكر
خوده الغزالي في المستقصى انظر شرحنا على
الهندية واما السد في اشترط كلبية

والشكل الاول هو الذي يحصل بمسار العلوي اي مرثا
لها الارثداد البقية اليه كحاضر **وقد** وحده
مع ضروريه **الحاصل** دستور اي قانونا **ويستنتج**
سنة المطالب كلهما وهي الموجب الطي والسائد
الطي والموجب الجزئي والسائد للجزئي بخلاف
بقية الاشكال فان الثاني انما ينتج السالبيين
والثالث والرابع انما ينتجان الجزئيين على ما تبين
وهو **وبه النتيجة** اربعة اي ان ضروريا الشكل الاول
المنتجة اربعة واعلم ان ضروريه ضروريه **وب**
سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة
عشر لان كل شكل اما ان يكون صغراة كلية او جزئية
موجبة او سالبة واثباته كذلك والحاصل من ضروريه
اربعة في اربعة ستة عشر لكن المنتج من باقي الاشكال
الاول اربعة ضروريه وذلك لانه يستلزم في
انتاجه ايجاب الصغري وكلية الكبرى في كانت
صغراة سالبة سوا كانت كلية او جزئية فان
لا ينتج سوا كانت كبراة فيها كلية او جزئية
موجبة او سالبة فلهذا ثمان ضروريه عقبيه
ومتي كانت كبراة جزئية فانه لا ينتج سوا
كانت سالبة او موجبة وسوا كانت صغراة
فيها موجبة جزئية او كلية ومتي كانت كبراة صغراة
كلية موجبة او سالبة وصغراة موجبة جزئية
او كلية انتج فالمنتج اربعة ضروريه وهي ان
تكون الصغري موجبة كلية سوا كانت الكبرى
موجبة

موجبة كلية او سالبة كلية او تكون الصغري موجبة
جزئية والكبري موجبة كلية او سالبة كلية وقد
انتج المص الى الضروريات المنتجة على الترتيب الذي
ذكرناه فقال **الضرب الاول** كل جسم مؤلف وكل
مؤلف حادث فكل جسم حادث **الثاني** كل جسم
مؤلف ولا يشي من المؤلف بقدم ولا شئ من
الجسم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فبعض الجسم حادث **الرابع** بعض
الجسم مؤلف ولا يشي من المؤلف بقدم
وبعض الجسم ليس بقدم فالضرب
الاول مركب من موجبتين كليتين واثنتان
من كليتين الا ان كبراه سالبة واثالث
من موجبتين والصغري منهما فقط جزئية والرابع
من موجبة جزئية صغري وسالبة كلية كبري
والنتيجة في ذلك كله تابعة فيما فيه السلب
والجزئية او احدا مما تابعه لذلك فهي فيما فيه
السلب والجزئية كالضرب الاول سالبة
جزئية وفيما فيه الجزئية فقط كالضرب الثالث
موجبة جزئية وفيما فيه السلب فقط
كالضرب الثاني سالبة كلية فهي تنتج الاطلس
دائما واما الشكل الثاني فالمنتج من ضروريه اربعة
ايضا لانه يستلزم في انتاجه اختلاف مقدمتين
في التكيف وكلية كبراه في الشرط الاول ثمان
ضروريه وهي ان تكون الصغري موجبة كلية
او جزئية والكبري كذلك او تكون الصغري

سالبة كلية او جزئية والكبرى كذلك وخرج
 بالشرط الثاني اذ تكون الكبرى جزئية
 موجبة والصغرى والصغرى موجبة كلية او جزئية
 فان كانت الكبرى كلية موجبة والصغرى
 سالبة جزئية او كلية او كانت الكبرى
 سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية او كلية
 انتج واما الشكل الثالث فرض وية النتيجة ستة
 لانه بشرط لا نتاجه احباب الصغرى وكلية
 احدي مقدمتين فخرج بايجاب الصغرى ثمانية
 ضروري على نحو ما مخرج فكلية احدهما اما
 اذا كانت الاولى جزئية موجبة والثانية
 جزئية موجبة او سالبة وبقي ستة ضروري
 وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة كلية سواء كانت
 الكبرى موجبة او سالبة كلية او جزئية فلك
 اربعة او كانت الصغرى موجبة جزئية بد
 والكبرى كلية سالبة او موجبة واما الشكل
 الرابع فالنتيجة منه ثمان ضروري لانه بشرط
 لا نتاجه نركبه اما من موجبتين وصغراهما كلية
 او من مختلفتي الكيفية واحدا منهما كلية كما
 فالقسم الاول ضروريان وبما ان تكون الصغرى
 موجبة كلية والكبرى موجبة مطلقا والثاني
 ستة ضروري وذلك لان الصغرى اما ان
 تكون موجبة كلية والكبرى سالبة مطلقا
 واما ان تكون سالبة كلية والكبرى موجبة
 مطلقا واما ان تكون موجبة جزئية والكبرى
 سالبة

سالبة كلية واما ان تكون سالبة جزئية
 والكبرى موجبة موجبة كلية وقد نظمت
 القياس وان شكك له الاربعة والمنهج من
 ضروري كل وما ينتج كل وما يدل على نتاج
 المنهج منها فقلت

قول من اقوال مني ما قبل يلزمها الدال على
 وهو اقتراني كذا استنتاج لا يتم اذا لم يفصل في الاثنا
 نظره او ماله قد فاضا واول ليس كذا يا مرفوضي
 موضوع مطلوب سمي بالصغرى كما سمي محموله بالكبرى
 وما يري الا صغرى في الصغرى وما يري الا كبرى في الكبرى
 وما ينو اما فخذ اوسط به انتقام للقياس ضبط
 فان يكن محمول صغرى وما في كبراه موضوع قولي في
 وهو بيان فيها قد حصلنا وثالث موضوع كل جملة
 ودافع بعكس شكل اول شروط اول ثلاثة قل
 احباب صغراه مع الفعلية وكون كبراه عدد كلية
 اذ ليس في الاسط صغرى ان يكن السلب صغرا حصل
 وحكم في الكبرى بالكبرى على او منطوقه بالفعل قطعا حصل
 واصغرى في السلب والامكان كما حكم بالبر عليه حيثما
 كما اذ الكبرى به جزئية اذ قد يكون الحكم في القضية
 على خلاف ما جرى في الصغرى اذ قد جرى حكم على اصغرا
 ينتج من ضروريه اربعة قاول هذي مائة جزئية
 لكن بيان منها السلب حصل وليس في صغراه قطعا الخلل
 وثالث ورايع كبراهما كلية بلا نزاع فاعلم
 صغرى بكل منهما جزئية لكن بتالث عدت سلبية
 انتاج دافعة للطلب وغيرها في زين خلفه يجب

واجعل النتيجة لهذا صغري
 وذاتان واجعل في الخامس
 فاجوز وصف موضوع جعل
 وضع ما أتى واما الحوي
 واول من ذين من شكل ثا
 وذبرد فوهم ١ هما
 وسادس صغرا ه سلب جز
 بعكس صغرا ه ليرتد الي
 وعكسه السابع من كلة
 سبالية بعكس كبراه لان
 وثامن صغري به سبالية
 جزئية لعكس ترتيب لان
 وبعد ذلك انعكس النتيجة
 موجبة ان لم يكن سلب فان
 الا الذي كل به كلية
 فانه ينتج سلب كلي
 والعكس الا في تركب اما من جملة ثلث
 كما سرفي قولنا كل جسم بولف وكل بولف محدث واما ان شرطية
 المضللتان اي اللزوميتين لا لا تفاقيتين لقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكل
 ما كان النهار موجودا فالارض خفية وفي بعض
 النسخ بدل وكلما كان النهار لاج وان كان النهار لاج
 وهو شكل لانها ح قضية ممللة ومي في قوة الجزئية
 وقد علمت ان شرط انتاج الشكل الاول كلية كبراه
 ولذا لم ينتج ذلك الشكل في قوله تعالى ونوعلم الله

فهم خبرا لا سمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم مع صون
لان كبراه مهلة وقد احاط السعد واصحاب
المعنى عن الآية بحواب اخر **يبين ان كانت النفس طالعة**
فلا رضى مضببة لان ملزوم الملزوم ملزوم واما من
الشرطين **المفصلتين** بقولنا كل عدد اما زوج وهو
المقسم بمساويين او فرد وهو ما ليس كذلك
وكل زوج اما زوج الزوج هو ما تركب من ضرب زوج
في فرد كسنة **بنية كل عدد** او فرد او زوج الزوج او زوج الفرد
وبقي زوج الزوج والعز وهو ما انقسم اليه من زوجة
وانتهى بضمه الي عدد فرد ليس بواحد كاثني عشر
اذ كل من يضيفها ستة وهي زوج وكل من يضيفها
الستة ثلاثة وهي فرد فهذا مركب من القسمين
قبله من حيث انه انقسم ليعطين كل منهما زوج
اشبه زوج الزوج ومن حيث انه وصل ما انقسم
الي عدد فرد غير الواحد اشبه زوج الفرد **او من**
جملة ومعلقة سواء كانت الجملة صغرى والمعلقة
كبرى ام بالعكس **بقولنا كل ما كان هذا انسانا**
فهو حيوان وكل حيوان **ان جسمه** ينتج كل ما كان هذا
انسانا **فهو جسم** واما من جملة ومعلقة **بقولنا**
كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج **فهو منقسم**
بمساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم
بمساويين فينتج هذا بمفصلة ما لغة خاو
مركبة مما لم يشارك من نتيجة التاليف الكامل
مما يشارك ومن جملة وقد يتعدد فيه الحملات
بمتعدد اجزا الا بفضا لقولنا **كل ج** انا

ب واما **د** واما **هـ** وكل **ب ط** وكل **ه ط** ينتج كل
ج ط فنتيجة هذا جملة ويسمى القياس للقسم **او من**
مفضلة ومنفصلة سواء كانت المنفصلة منفري والمنفصلة
 كبرى ام بالعكس كقولنا **كلما كان هذا انسانا فهو حيوان**
وكل حيوان فهو انسانا او **كلما كان هذا انسانا فهو حيوان**
وهذا انسانا فهو انسانا او **كلما كان هذا انسانا فهو حيوان**
 الواقع بين الشرطين اما جزء تام وهو المقدم
 والتالي نكاله واما في جزء غير تام من ذلك فالتام
 كقولنا **كلما كان ا ب ج د** واما **ا ب ج د** او **هـ**
ب ينتج **د ا ب ا ب** او **هـ** وغير التام كقولنا **كلما كان**
ا ب ج د واما **ا ب ج د** او **هـ** ينتج **كل ما كان**
ا ب ج د او **هـ** او **هـ** وتفضل ذلك ويكون شرطه
 بطلب من المطلقات وشرط الجملة والمنفصلة فيما ذكر
 نذكر بينهما قال غالبه شيخ الاسلام **واما القياس**
الاستثنائي فمركب من مقدمتين احدهما شرطية
 منفصلة او منفصلة والاخرى وضعي احد جزئيهما
 اي اثباته او رفعه اي نفيه فيلزم وضع الجزء الآخر
 او رفعه فالمنفصلة ضرورية اربعة لانها اما ان
 يستثنى منها غير المقدم او تقيضه او عين التالي
 او تقيضه فالمنتج منها ضروريان استثنائي غير المقدم
 فينتج عين التالي لان المقدم ملزم فمضى ما ثبت
 ثبت اللازم واستثنائي تقيض التالي فينتج تقيض
 المقدم لان التالي لازم فيلزم من نفيه نفي الملزم
 وضروريان عقيمان استثنائي تقيض المقدم لان نفي الملزم
 لا يقتضي نفي اللازم واستثنائي عين التالي لان وجود

اللازم

اللازم لا يقتضي وجود الملزم وهذا اذا كان اللازم
 اعم فان كان مساويا كانت الضروب الاربعة منفعة
 لانها متلازمان فكل واحد منها لازم للآخر وملزم
 له واما المنفصلة فان كانت حقيقية وتقدم
 مركبة من اثني وتقيضه او من الشئ والمساوي
 لتقيضه فلها ضروريات اربع وكلها منتجة فاستثنا
 عين احد جزئيهما ينتج تقيض الاخر ليلزم
 ارتفاع التقيضين وان كانت مائعة الجمع
 وتقدم انها مركبة من اثني والاخر من
 تقيضه ضروريات اربعة ايضا المنتج منها ضروريان
 وهما استثنائي عن الاول فينتج تقيض الثاني
 وكذا عكسه ليلزم اجتماع اثني والاخر
 من تقيضه وهو موجب لاجتماع التقيضين
 وضروريان عقيمان وهما استثنائي تقيض كل واحد
 من الجزئيين فاستثنائي تقيض الاول لا ينتج
 غير الثاني وكذا عكسه لجواز ارتفاع جزئيهما
 وان كانت مائعة للخلو وتقدم انها مركبة
 من اثني والاعم من تقيضه ضروريات اربعة
 ايها ينتج منها ضروريان وهما استثنائي تقيض
 الاول فينتج عين الثاني وكذا عكسه والا
 لزم ارتفاع اثني والا عدم من تقيضه وذلك
 بوجوب ارتفاع التقيضين والثاني من
 عقيمان وهما استثنائي عن كل واحد من الجزء
 عين فاستثنائي عن احدهما لا ينتج تقيض الآخر
 لجواز صدق جزئيهما وقد اشار المنص الي بيان

ما ينتج في الاستثنائي حيث كانت الشرطية التي به
متضمنة بقوله **فالشروطية الموضوعية فيه ان**
كانت متضمنة فاستثنائي عن المقدم ينتج عن
النائي والالوجد الملزوم ولم يوجد اللازم وهو
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان
فهو حيوان واستثنائي يقتض النائي **ينتج يقتض**
المقدم والالزم بقى اللازم مع وجود الملزوم
فقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ما
يحيوان فلا يكون انسانا ونقدم ان ملنا فيما
اذا كان اللازم اعم من الملزوم فان كان مساويا
له انتج استثنائي عن كل واحد منهما عن الآخر وتقتض
كل منهما يقتض الآخر واشتراكا اذا كانت الشرطية
فيه متضمنة بقوله **وان كانت متضمنة فاستثنائي**
عن احد الجزئين ينتج يقتض الآخر لان وجود
احد المتفاندين صدقا يستلزم عدم الآخر والتفاندا
صدقا انما هو بين جزئي الحقيقة وما نفع الجمع
ما نفع الخلو **واستثنائي يقتض احدهما ينتج عن الآخر**
لان عدم المتفاندين كذا يستلزم وجود الآخر
والمتفاندين كذا با انما هو بين جزئي الحقيقة وما نفع
الخلو دون ما نفع الجمع وتقدر كذلك المص على ما ذكر
فاخلق ما يبياد منه ثم ان المنطقي كما يبحث عن الصورة
يبحث عن المادة فلما فزع المص من مباحث
الصورة على الوجه الذي ذكره سترع في مباحث المادة
البرهان وهو **فيا س مولف من مقدمات**
يقيني لا نتاج يقيني الفيا س جندس بيتا ول

الاقبسية الخمسة وقوله مولف ذكر يتعلق به قوله
من مقدمات يقينية وقوله من مقدمات يقينية
يخرج لباقي الاقبسية وقوله يقينية يتناول
القدورية والمكنسية وقوله لا نتاج يقيني على
قابلية ذكره ليشمل الترتيب على العلة الاربع فقوله
مولف اشارة الى الصورة بالاطراف والى الفاعل
بالالزام وهو القوة العاقلة والمقدّمات مادة
ولا نتاج يقيني غايية واليقين هو اعتقاد ان شي
كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مع مطابقتها للواقع
فخرج بقوله مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا الظن
وقوله مع مطابقتها للواقع ليجعل المركب بقوله
غير ممكن الزوال اعتقاد العقل **واليقينية**
سنة لان حكم العقل به اما بلا استغناء من
الحس او معها والاول ان لم يتوقف على وسيط
حاضر في الذهن فهو الاول بيان وان توقف
فهو قضاي فيا س ساساتهما مع والثاني اما ان لا
يتوقف اليقين به مع الاحساس على شئ او يتوقف
والاول المحسوسات والحساس ان كانت
المحسرات الظاهر فهو المشاهرات وان كان المحس
الباطن فهو الوجدانيات وان توقف فالمحس
اساسا سمع وهو المتواترات فانها تتوقف
على حكم العقل ما منناع يقاطع الجز بين الكذب
او غيره فان توقف على تذكر المشاهرات
فالمجزيات وان توقف على الحدث **والوجدانيات**
منه اوجه الضبط لا الحصر انتهى اولى لباقي وهي

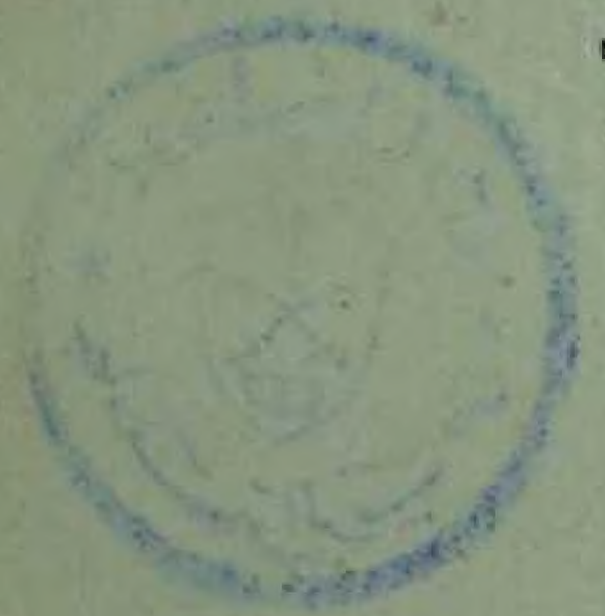
ما يحكم فيه العقل بغير وضوء طرفيه **كقولنا الواحد**
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان الحكم فيها لا يتوقف
 الا على وضوء الطرفين فمن ثوبهم ان الجزء قد يكون
 اعظم من الكل كما في ذا القبل فهو لم يوضوء في معنى
 الكل والجزء **هذه** وهي ما لا يحكم العقل فيه
 بغير ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بلحس فان
 كان الحس ظاهرًا فتسمى حسيات **كقولنا الشمس**
منزقة والنار بحر وان كان يا طنا
 فوجدنا نيات كقولنا ان لنا جرحا وغصبا **وحيات**
 وهي ما يحتاج العقل في جزئية الحكم فيه الي تذكر المشاهدة
 مرة بعد اخرى **كقولنا السقف نيا فتشبه الصخر**
محدسيات اي منومات يحصل البقاين فيها بسوء
 المياري والمطالب للدهر دفعة واحدة وهو
 المعنى يا لحدث ولا حركة فيه بخلاف الفكر فانه
 لذو نية لا رخ ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه
 للسرعة والمطو اما في الحدث فليس الا بالقلّة والكثرة
 لانه دفعي **كقولنا نور القمر مستفاد من نور**
الشمس **ومتواترات** وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة
 السماع من جمع يومين تواترهم على الكذب **كقولنا عهد**
صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة
 على يديه وقضايا **انه قضا** **سما**
شعها وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا يقبل
 عن الذهن عند تصور الطرفين **كقولنا الاربعة زوج**
بسيط **واسط حاضر في الذهن** **وهو الاشياء**
مشتباة **وبين** **والوسط ما يقرن بقولنا**

لانه

لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها لتقتسم حيا
 مشتباة بين وكل منقسم بمشتباة بين زوج فهذا
 الوسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة
 وزوج انتهى **قوله** **ولاشك ان الحكم في هذه**
يحصل بغير وضوء الطرفين وانظر الفرق بينهما وبين
 الاوبان **قوله** **والجرح قضا سر مولف بين**
 مقتديات مشهورة او مسئلة **قوله** **ان الجرح**
 ما يتركب من المشهورات او المسلمات والمشهورات
 قضاي مشهورة بين الناس وسبب شهرة قضا
 بينه اما اسما على مصلحة عامة كقولنا
 العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم
 من الذرة كقولنا مراعاة الضعفا محمود واما
 لما فيهم من الحمية كقولنا كسيف العورة مذموم
 وتختلف باختلاف الازمنة والامكنة والاقزان
 وغرما فقد تكون قضية مشهورة في زمان دون
 زمان اخر وفي مكان دون مكان ولكل قوم
 مشهورة بخسب عادتهم وادابهم وكل اهل
 صناعة مشهورة بحسب صناعتهم والمسلمات
 عند الباحثين او عند الحضم مثال الاول
 كقولنا اكل الميتة عند الاضطداد اكل اسروري
 وان كان الامور الضرورية مباح فاكل الميتة عند الاضطداد
 مباح ومثال الثاني قولنا للمعتزلي المختار في افعاله خالق
 لافعاله وكل خالق لافعاله ربك الباري فالمختار في
 افعاله ربك الباري فلهذا مسلم عند الحضم لا عندنا
 لانا نقول بالاختيار في الافعال اذ لا اثر في عند

عن ابي ابي نفعي **قوله** والخطابة قياس مولف
 من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه
 او مضمونة **ش** اي ان الخطابة ما تتركب من الظنيات
 كقولنا فلان بطوف بالليل وكل من يطوف بالليل
 سارق ففلان سارق او من مقدمات مقبولة
 من شخص معتقد فيه اما لا مرسمها وهي من المعجزات
 والكرامات كالانبياء والاولياء والاختصاص
 بمن يدعقل ودين كاهل العلم والزهدي وهي نافعة
 جدا في تعظيم امر الله تعالى واستيفه على
 خلقه والفرص من الخطابة تدعيب الناس
 فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله
 الخطباء والوعاظ **واستمر قياس مولف من مقدمات**
تيسر من النفس كما اذا قيل الخمر باقوة مسالة
 التيسر من النفس ودرجت في شربها واذا قيل
 الضمير مرة كهوارة انقضت النفس وفقرت
 عنه والفرص من الفعل النفس بالترغيب
 والترهيب قال العلامة الداردي ويزيد
 في ذلك ان يكون المستمر على وجه وزان او يشبه
 نظوت حسن انتهى **والخطابة قياس مولف من**
مقدمات شبيهة بالحق اي البقايين وتسمى سفيضة
او بالمشهور اي ان المفاظ تتركب من مقدم
 كذا تتركب من مقدمات باطلة شبيهة
 بالمشهورات اي بالظنيات وتسمى مشاعنة
 مثال الاول قولنا الانسان وحده كائن وكل
 كائن حيوان فالانسان وحده حيوان فحده

شبيهة بالبقيين وانما دخل الخطر في القياس لان
 قولنا الانسان وحده كائن شتمل على مقدمتين
 احدهما الانسان كائن والاخرى غير الانسان
 ليس بكائن والقاعدة ان نضم كل واحدة على حدتها
 الى الكبرى فاذا ضمها الاولى الى الكبرى اتى واذا
 ضمها الثانية الى الكبرى لم ياتي لعدم شرطه
 وهو احباب الصغرى وخوف قولنا الانسان حيوان
 والحيوان جليس ينجح الانسان جليس وهو باطل
 والحق انه عقيم لان شرط انما جعلية الكبرى
 وخوف قولنا في صورة قدس بقوشة على حداد
 سلا مبداء قدس وكل قدس صهاك فهذا صهاك
 وخوف قولنا مبداء بشر وكل بشر ضحاك ينجح كل انسان
 ضحاك وسبب القلة فيه ما فيه من المضادة
 على المطلوب لما مدني فخر بف القياس ان النتيجة
 يجب ان تكون قولا اخر وهي هنا ليست كذلك
 بل هي عين احدي المقدمتين لمرادفة الانسان
 للبشر وانما سمي مبداء القسمة سفيضة اخذا
 من سوسفط الذي هو اسم الحكمة الموهمة
 والعلم المزخرف وشموخا معناه العلم والحكمة
 واسطاعته المذخرف والمنا سبب لهذا القسم
 ان يتكلم به مع الحكم الذي داه الاثبات بالقياسي
 ومثال الثاني من قسمي المفاظ وهو ان يسمى بالمشاعنة
 قولك فلان بطوف بالليل وكل من يطوف بالليل
 زاهد ففلان زاهد **او من مقدمات وهي**
كاذبة كان يقال وزاهد العالم فضلا بيتا هي



والمغالطة يا قسامها لا تفيد بغيرنا ولا ظنا بل مجرد
 الشك ومن غير البقائيات لا يستقر النافض
 وهو حكم على كلى وجوده في أكثر جزئياته كقولنا
 كل حيوان يحرك فله لا يفعل عند الموضع المستقر
 لما شاهدنا ووجد في بعض الأجزاء ما يخالف
 ذلك كالتنفس فانه يحرك فله لا على والمقتل
 وهو علم معلوم على معلوم ليسا وانه في علته
 حكمه ومنهم من عرقه بانه اثبات حكم واحد في
 جزئ لثبوت في جزء آخر لمعنى مشترك بينهما
 والأصوليون يسمونه قياسا **والعمدة** أي ما
 يعتمد عليه من هذه القياسات **والبرهان**
 لا تحصيل اتفاقا بل الحقة وتذبذب الاعتقادات
 الباطلة ليس إلا به وانه أعلم بالصواب
 والله المرجع والمآب

تم شرح أبيساعوي
 بعلامة
 زمانه

وفضامة عصره واوانه أبي الارشاد سبدي
 على الاجهوري المالكى دحم الله بظلمه وثقنا
 بين كنه وكائن الفراغ من نسخها يوم الخميس
 حادي شعبان من شهر سنة ثمان وثلثون واه
 وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله

وهم
 ولم



المكتبة المصرية

الشيخ محمد القسري

القراي